

## الخطبة

1- أَن بَثَّ فِي الْمَشْرُوعِ سِرَّ حِكْمَتِهِ  
 2- بِمُقْتَضَى الْخِطَابِ بِالتَّكْلِيفِ  
 3- بِمَا أَعَدَّهُ وَمُنْذِرِينَ  
 4- وَالرَّحْمَةَ الْمُهِدَاةَ لِلْأَنَامِ  
 5- أَنْقَذَنَا مِنْ ظُلْمَةِ الْجَهَالَةِ  
 6- الْمُجْتَبَى بِالْمِلَّةِ السَّمْحَاءِ  
 7- فَبَادَرُوا إِلَيْهِ مُهْطِعِينَ  
 8- وَاتَّخَذُوا شِرْعَتَهُ مِنْهَا جَا  
 9- أَوْ جَا حِدٌ لِحَقِّهِ مُعَانِدُ  
 10- وَانْقَطَعَتْ عَنْ غَيْرِهِ الْمَطَامِعُ  
 11- مِنْهَا الْكِتَابُ الْوَاضِحُ الْآيَاتِ  
 12- مُبَيِّنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ  
 13- وَقَضِيهِ عَلَى جَمِيعِ خَلْقِهِ  
 14- مُتَمِّمًا عَلَيْهِمُ لِلنِّعْمَةِ  
 15- بِمِثْلِهِ لَا عَظَمُ الْبُرْهَانِ  
 16- خَيْرَ فَاخْتَارَ الرَّفِيقَ الْأَعْلَى  
 17- فِي مُقْتَضَى كِتَابِهِ وَسُنَّتِهِ  
 18- أَزَكَى الصَّلَاةِ وَأَعَمُّ الرَّحْمَةِ  
 19- لَهَا دَوَامٌ وَالْجُسُومُ فَانِيَةٌ  
 20- وَلَمْ أَنْلُ مِنَ الزَّمَانِ طَائِلًا

1- الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي مِنْ نِعْمَتِهِ  
 2- وَهَيَّأَ الْعُقُولَ لِلتَّضَرُّيفِ  
 3- وَأَرْسَلَ الرُّسُلَ مُبَشِّرِينَ  
 4- وَخَصَّنَا بِمِسْكَةِ الْخِتَامِ  
 5- وَمَنْ بِنُورِ الْوَحْيِ وَالرَّسَالَةِ  
 6- مُحَمِّدٍ صَفْوَةَ الْأَنْبِيَاءِ  
 7- أَرْسَلَهُ لِلْخَلْقِ أَجْمَعِينَ  
 8- وَدَخَلُوا فِي دِينِهِ أَفْوَاجًا  
 9- وَلَمْ يَحِدْ عَنْ ذَاكَ إِلَّا حَاسِدُ  
 10- فَانْتَسَخَتْ بِشِرْعِهِ الشَّرَائِعُ  
 11- وَاخْتَصَّه اللَّهُ بِمُعْجَزَاتِ  
 12- أَنْزَلَهُ مُفَصَّلَ الْأَحْكَامِ  
 13- صَادِعَةً آيَاتُهُ بِصِدْقِهِ  
 14- فَأَكْمَلَ الدِّينَ بِهِ لِلْأُمَّةِ  
 15- وَإِنَّ فِي الْعَجْزِ عَنِ الْإِتْيَانِ  
 16- وَإِذَا أَقَرَّ الشَّرْعَ أَضْلًا أَضْلًا  
 17- وَبَقِيَ الْهُدَى لِبَاقِي أُمَّتِهِ  
 18- عَلَيْهِ مِنْ بَاعِثِهِ بِالْحِكْمَةِ  
 19- وَبَعْدُ فَالْعِلْمُ حَيَاةٌ ثَانِيَةٌ  
 20- وَمُنْذُ غَدَا ظِلُّ الشُّبَابِ زَائِلًا



- 21- جَعَلْتُ فِي كُتُبِ الْعُلُومِ أَنْسِي  
22- فَالْعِلْمُ أَوْلَى مَا انْقَضَى بِهِ الزَّمَنُ  
23- وَالْمَوْرِدُ الْمُسْتَعَذَّبُ الْفُرَاتُ  
24- لِشَيْخِنَا الْعَلَّامَةِ الْمُرَاقِبِ  
25- فَهُوَ كِتَابٌ حَسَنٌ الْمَقَاصِدِ  
26- وَكَانَ قَدْ سَمَّاهُ بِالْعُنْوَانِ  
27- وَقَدْ سَمَعْتُ بَعْضَهُ لَدَيْهِ  
28- لَا كِنَّ لَمْ يَكُنْ لَهُ اخْتِلَافِي  
29- لِأَنِّي تَنَى التَّقْصِيرُ مِنْ عَنَانِي  
30- حَتَّى غَدَتْ حَيَاتُهُ مُنْقَضِيهِ  
31- وَالْآنَ مُذْ نَبَذْتُ عَنِّي شُغْلِي  
32- جَدَّدْتُ عَهْدِي بِاجْتِنَاءِ زَهْرِهِ  
33- فَجُلْتُ مِنْهُ فِي مَدَى بَيَانِ  
34- فُنُونُهَا تَشَعَّبَتْ أَفْنَانُهَا  
35- فَمَوْرِدُ الصَّادِي بِهَا رَحِيْقُ  
36- لَا كِنَّ رَأَيْتُ مُرْتَقَاهُ صَعْبَا  
37- فَمَالَتِ النَّفْسُ إِلَى تَخْرِيرِهِ  
38- بِضَمٍّ مَا انْتَشَرَ مِنْ فَوَائِدِهِ  
39- بَنَيْتُ فِيهِ عَلَى الْاِقْتِضَابِ  
40- مُنْتَخِباً مِنَ الْفُصُولِ مَا نَحَا  
41- مِنْ اغْتِرَاضَاتٍ وَتَنْبِيهَاتٍ  
42- وَجَاعِلاً لَهُ مِنَ السُّمَاتِ
- وَعَنْ سِوَى الْعِلْمِ صَرَفْتُ نَفْسِي  
وَكُتُبُهُ هِيَ الْجَلِيسُ الْمُؤْتَمَنُ  
وَمِنْ أَجَلِّهَا الْمُوَافَقَاتُ  
ذَاكَ أَبُو إِسْحَاقَ نَجَلُ الشَّاطِبِي  
مَا بَعْدَهُ مِنْ غَايَةِ لِقَاصِدِ  
وَاخْتَارَ مِنْ رُؤْيَا ذَا الْإِسْمِ الثَّانِي  
وَمِنْهُ فِي تَرَدُّدِي إِلَيْهِ  
إِلَّا يَسِيرَ الْقَدْرُ غَيْرَ شَافٍ  
وَصَدَّنِي عَنْ قُرْبِهِ زَمَانِي  
فِي عَامٍ تَسْعِينَ إِلَى سَبْعِ مِائَةٍ  
وَصَارَ نَيْلُ الْعِلْمِ أَقْصَى أَمَلِي  
وَرُضْتُ فِكْرِي فِي اقْتِفَا أَثَرِهِ  
بَلْ رَوْضَةٍ مِنْ ثَمَرِهَا الْمَعَانِي  
وَاخْتَلَفْتُ بِأُكْلِهَا صِنُونُهَا  
وَمُجْتَلَاهُ زَهْرٌ أَنْيَقُ  
وَمُنْتَدَاهُ فِي الْمَقَالِ رَحْبَا  
فِي رَجَزٍ قَصْدًا إِلَى تَيْسِيرِهِ  
وَنَظْمٍ مَا انْتَشَرَ مِنْ فَوَائِدِهِ  
وَمِلْتُ لِلْإِيجَازِ لَا الْإِطْنَابِ  
وَمَا بِهِ الْفِكْرُ الْكَلِيلُ سَمَحَا  
وَمِنْ أَدْلَةٍ وَتَوْجِيهَاتٍ  
نَيْلَ الْمُنَى مِنَ الْمُوَافَقَاتِ



- 43- فَعَدُّهُ لَمْ يَعُدُّ فِي الْمَسْطُورِ  
 44- وَهَذَا أَنَا بِمَا قَصَدْتُ آتٍ  
 45- وَأَسْأَلُ التَّوْفِيقَ وَالْإِعَانَةَ  
 سِتَّةَ آلَافٍ مِنَ الْمَسْطُورِ  
 مُقَدِّمًا حُكْمَ الْمُقَدِّمَاتِ  
 فِي شَأْنِهِ مِنْ رَبَّنَا سُبْحَانَهُ

### المقدمات

#### «المقدمة الأولى»

- 46- إِنَّ أُصُولَ الْفِقْهِ قَطْعِيَّاتٌ  
 47- وَذَا بِالِاسْتِقْرَاءِ يَسْتَبِينُ  
 48- بَيَانُهُ اسْتِقْرَآؤُنَا فِي الشَّرْعِ  
 49- أَوْ مِنْ دَلِيلِ الْعَقْلِ ذِي الْقَطْعِ  
 50- وَمَعَ ذَا لَوْ لَمْ تَكُنْ قَطْعِيَّةً  
 51- وَلَوْ أُجِيزَ الظَّنُّ فِي كُلِّيَّةٍ  
 52- وَذَاكَ عَادَةً مُحَالٌ أَضْلُهُ  
 53- هَذَا وَلَوْ جَازَ سِوَى الْيَقِينِ  
 54- وَمَا كَذَاكَ تِلْكَ بِاتِّفَاقٍ  
 55- فَهِيَ لَدَى الشَّرْعِ أُصُولٌ مِثْلُهَا  
 56- وَالْقَصْدُ كُلِّيَّاتُهُ الْمَشْهُورَةُ  
 57- وَهِيَ الَّتِي قَدْ ضُمِّنَ الْحِفْظُ لَهَا  
 58- فَالْحِفْظُ وَالْإِكْمَالُ لِلْكُلِّيِّ  
 59- وَقَدْ نَفَى الْقَاضِي عَنِ الْأُصُولِ  
 60- مِثْلُ تَفَاصِيلِ الْحَدِيثِ وَالْعِلَلِ  
 61- وَاعْتَذَرَ الْإِمَامُ عَنْ إِدْخَالِهِ  
 لِأَنَّهَا لِلشَّرْعِ كُلِّيَّاتٌ  
 وَمَا كَذَا فَشَأْنُهُ الْيَقِينُ  
 لِحُكْمِهِ كَذَاكَ وَهُوَ قَطْعِي  
 أَوْ جِهَةٌ الْمَجْمُوعِ وَهُوَ قَطْعِي  
 لَا تَصَفَتْ بِأَنَّهَا ظَنِّيَّةٌ  
 لَجَازَ فِي الْكُلِّيَّةِ الْأَضْلِيَّةِ  
 فَكُلُّ مَا أَدَّى إِلَيْهِ مِثْلُهُ  
 فِيهَا لَجَازَ فِي أُصُولِ الدِّينِ  
 فَلْيُجَرَّ حُكْمُ الْقَطْعِ بِالْإِظْلَاقِ  
 فَشَأْنُهَا مُتَّحِدٌ وَأَضْلُهَا  
 تَحْسِينًا أَوْ حَاجَةً أَوْ ضَرُورَةً  
 وَأَخْبَرَ اللَّهَ بِأَنْ أَكْمَلَهَا  
 دَلِيلُهُ تَخَلُّفُ الْجُزْئِيِّ  
 مَا لَيْسَ قَطْعِيًّا عَلَى التَّفْصِيلِ  
 وَغَيْرَهَا مِمَّا عَلَى الظَّنِّ اشْتَمَلَ  
 فِيهَا لِأَنَّ الْقَطْعَ مِنْ مَالِهِ



- 62- فَهُوَ وَإِنْ أُلْفِيَ غَيْرَ قَظْعِي  
63- قَالَ الْإِمَامُ الْمَازِرِيُّ أَنَّهُ  
64- فَهِيَ قَوَانِينُ اسْتَقَرَّ حُكْمُهَا  
65- قَالَ وَمِنْ أَبِي الْمَعَالِي يَحْسُنُ  
66- إِذَا الْأُصُولُ عِنْدَهُ الْأَدِلَّةُ  
67- كَمَا رَأَى الْقَاضِي لَا يَحْسُنُ بِهِ  
68- حَيْثُ أُصُولُ الْفَقْهِ لَيْسَتْ عِنْدَهُ  
69- وَلَيْسَ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْقَانُونِ  
70- وَمَا مِنَ الْأُصُولِ ظَنًّا يَقَعُ
- يَرْجِعُ فِي الْمَعْنَى لِحُكْمِ الْقَطْعِ  
لَا وَجْهَ أَنْ حُوشِي ذَا مِنْ هُنَّ  
فِي غَيْرِهَا فَصَحَّ فِيهَا رَسْمُهَا  
إِخْرَاجُهَا مِنْهَا وَهَذَا بَيِّنُ  
وَهِيَ بِحُكْمِ الْقَطْعِ مُسْتَقِلَّةُ  
إِخْرَاجُهَا تَمَسُّكَ بِمَذْهَبِهِ  
إِلَّا أُصُولَ الْعِلْمِ فِيمَا حَدَّهُ  
فَرَقُ فَلَا بُدَّ مِنَ الْيَقِينِ  
مِثْلَ التَّفَاصِيلِ فَاتٍ بِالتَّبَعِ

### «المقدمة الثانية»

- 71- ذَا الْعِلْمُ ذُو أَدِلَّةٍ كُلِّيَّةِ  
72- فَمَا أَتَى دَلِيلًا أَوْ مُقَدِّمَةً  
73- وَأَشْرَفُ الْأَدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ  
74- تَوَاتَرَتْ لَفْظًا عَلَيْهِ يُبْنَى  
75- أَوْ مَا اسْتَفَذْنَاهُ مِنْ اسْتِقْرَاءِ  
76- وَحُكْمُ كُلِّ ذَاكَ فِي الدَّلَالَةِ  
77- وَيَلْحَقُ الْوُقُوعُ فِي الْجَمِيعِ  
78- وَكَوْنُهُ حُجَّةً أَوْ لَا ذَلِكَ  
79- وَمَا عَلَى الصَّحَّةِ وَالْعَكْسِ اشْتَمَلُ  
80- وَكَوْنُهُ مِنْ جُمْلَةِ الْأَحْكَامِ  
81- مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا أُصُولًا وَالَّذِي
- عَادِيَّةٍ سَمْعِيَّةٍ عَقْلِيَّةِ  
فِيهِ فَبِالْقَطْعِ تَكُونُ مُعْلِمَةً  
مَا كَانَ ذَا دَلَالَةٍ قَظْعِيَّةِ  
أَوْ مَا لَهُ تَوَاتُرٌ فِي الْمَعْنَى  
مَوَارِدِ الشَّرِيعَةِ السَّمْحَاءِ  
وُجُوبٌ أَوْ جَوَازٌ أَوْ إِحَالَةٌ  
بِهَازِهِ وَعَدَمُ الْوُقُوعِ  
يُؤْخَذُ مِنْ وَقُوعِهِ كَذَلِكَ  
مَرْجِعُهُ إِلَى الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ  
لَيْسَ مِنَ الْأُصُولِ بِالْإِلْزَامِ  
يُدْخِلُهَا خَلْطُ الْعُلُومِ يَحْتَذِي



«المقدمة الثالثة»

82. لَا تَدْخُلُ الْأَدِلَّةُ الْعَقْلِيَّةُ
  83. فَالْعَقْلُ فِي الْمَشْرُوعِ لَا مَجَالَ لَهُ
  84. إِذَا فَقَدْ صَحَّ مِنَ السَّمْعِيَّةِ
  85. وَيَنْدُرُ الْقَطْعِيُّ فِي آحَادٍ
  86. لِأَجْلِ أَنْ قَطَعَهَا مَوْقُوفٌ
  87. مِنْهَا طَرِيقُ النُّقْلِ لِلُّغَاتِ
  88. وَمَا بِهِ التَّرْتِيبُ ذُو امْتِيَازٍ
  89. وَالنَّسْخِ وَالْمُعَارِضِ الْعَقْلِيِّ
  90. وَالْحَذْفِ وَالتَّقْيِيدِ وَالتَّخْصِصِ
  91. تَضَافَرِ اسْتِقْرَآؤُهَا فِي مَعْنَا
  92. فَالْاجْتِمَاعُ فِيهِ بِالْإِظْلَاقِ
  93. وَهُوَ كَذِي تَوَاتُرٍ فِي الْمَعْنَى
  94. شَأْنُ ثُبُوتِ الْقَطْعِ بِالصَّلَاةِ
  95. وَعَدَمِ اغْتِبَارِ هَذَا أَدَى
  96. وَفِي اغْتِبَارِهِ فِي الْإِسْتِدْلَالِ
  97. أَلَا تَرَى الْخُمْسَ الضَّرُورِيَّاتِ
  98. لَا بِدَلِيلٍ وَاحِدٍ مُعَيَّنٍ
  99. وَسَائِرُ الْقَوَاعِدِ الشَّرْعِيَّةِ
  100. وَبِاغْتِبَارِ حَالَةِ الْمَجْمُوعِ
  101. وَاعْلَمْ بِأَنَّ كُلَّ أَضْلٍ شَرْعِي
  102. لَمْ يَشْهَدْ النَّصُّ عَلَى التَّعْيِينِ
- ذَا الْعِلْمُ إِلَّا تَخْدِمُ النَّقْلِيَّةُ  
إِلَّا بِقَدْرِ النُّقْلِ فِيمَا احْتَمَلَهُ  
بِأَنَّهَا الْأَدِلَّةُ الْمَرْعِيَّةُ  
أَدِلَّةُ السَّمْعِ فِي الْإِنْفِرَادِ  
عَلَى أُمُورٍ ظَنُّهَا مَعْرُوفٌ  
وَمُقْتَضَى مَذَاهِبِ النُّحَاةِ  
وَفَقْدُ الْإِشْتِرَاكِ وَالْمَجَازِ  
وَالنُّقْلِ لِلشَّرْعِيِّ وَالْعَادِيِّ  
بَلْ يُسْتَفَادُ الْقَطْعُ مِنْ نُصُوصٍ  
فَجَاوَزَتْ لِلْقَطْعِ فِيهِ الظَّنَّ  
مَا لَا يَكُونُ مَعَ الْإِفْتِرَاقِ  
كَجُودِ حَاتِمٍ بِحَيْثُ عَنَّا  
وَالْحَجِّ وَالصَّيَامِ وَالزَّكَاةِ  
قَوْمًا لِأَنَّ هَذُوا النُّصُوصَ هَذَا  
رَفَعُ لِمَا يَغْرِضُ مِنْ إِشْكَالٍ  
مَعْلُومَةِ الْقَطْعِ عَلَى الْبَتَاتِ  
بَلْ جُمْلَةً أَفْضَتْ إِلَى التَّيَقُّنِ  
بِهَذِهِ الْمَثَابَةِ الْمَرْعِيَّةِ  
تَبَايُنِ الْأُصُولِ لِلْفُرُوعِ  
مُلَائِمٌ تَصَرُّفَاتِ الشَّرْعِ  
لَهُ صَحِيحٌ فِي أُمُورِ الدِّينِ



- 103- مُرْسَلُ الاستِدْلالِ هَذَا أَضْلُهُ  
 104- وَأَضْلُ الاستِحْسانِ مِثْلُ ذَلِكَ  
 105- تَقْدِيمُهُ مُرْسَلُ الاستِدْلالِ  
 لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ نَقْلُهُ  
 وَهُوَ عَلَى رَأْيِ الإِمَامِ مَالِكٍ  
 عَلَى الْقِيَاسِ الثَّابِتِ الإِعْمَالِ

#### «المقدمة الرابعة»

- 106- كُلُّ مَنْوُطٍ بِأُصُولِ الْفِقْهِ  
 107- فَإِنَّ جَعْلَهُ مَعَ الْأُصُولِ  
 108- كَمِثْلِ لَا تَكْلِيفَ عِنْدَ الشَّرْعِ  
 109- وَالْأَمْرِ لِلْمَعْدُومِ وَالرَّسُولُ هَلْ  
 110- وَلَيْسَ بِاللَّازِمِ أَنْ يَكُونَ مَا  
 111- كَالنَّحْوِ وَالْبَيَانِ وَالتَّضْرِيفِ  
 112- وَكُلُّ مَا أَشْبَهَهُ فِي حُكْمِهِ  
 113- لَكِنْ هُنَا مَسْأَلَةٌ خَطِيرَةٌ  
 114- وَهِيَ الْقُرْآنُ عَرَبِيٌّ كُلُّهُ  
 115- مِنْ جِهَةِ الْأَلْفَاظِ وَالْمَعَانِي  
 116- لَيْسَ الْكَلَامُ فِي الْمَعْرَبَاتِ  
 117- وَمَا مِنْ الْأُصُولِ فِيهِ يَخْتَلِفُ  
 118- فَالْأَخْذُ بِالتَّصْحِيحِ وَالتَّزْيِيفِ فِي  
 119- كَالْفَرَضِ تَخْيِيرًا أَوْ الْمَمْنُوعِ  
 لَا يَنْبَنِي عَلَيْهِ فَرْعٌ فِقْهِي  
 مِنْ جُمْلَةِ التَّشْغِيبِ وَالتَّطْوِيلِ  
 إِلَّا بِفِعْلٍ وَابْتِدَاءٍ الْوَضْعِ  
 كَانَ لَهُ تَعَبُّدًا شَرْعُ الْأَوَّلِ  
 عَلَيْهِ فِقْهُ بِالَّتِي لَهَا انْتَمَى  
 وَكَالْمَعَانِي الْآتِي فِي الْحُرُوفِ  
 مِمَّا انْقَضَى الْبَحْثُ بِهِ فِي عِلْمِهِ  
 وَفِي الْأُصُولِ عِنْدَهُمْ شَهِيرَةٌ  
 كَذَلِكَ السُّنَّةُ أَيْضًا مِثْلُهُ  
 وَمُقْتَضَى أَسَالِيبِ الْبَيَانِ  
 وَكُلُّ ذَا بَيَانِهِ سَيَاتِي  
 وَالْخُلْفُ لَا يَأْتِي بِفِقْهِ مُؤْتِنِفِ  
 مَوَاقِعَ الْخُلْفِ مِنَ التَّكْلُفِ  
 وَحَالَةِ الْكُفَّارِ فِي الْفُرُوعِ

#### «المقدمة الخامسة»

- 120- مَا لَيْسَ يُبْتَنَى عَلَيْهِ عَمَلٌ  
 121- دَلِيلُهُ أَنَّا رَأَيْنَا الشَّرْعَ لَا  
 أَوْ اغْتِقَادُ مَنْعُهُ لَا يُشْكَلُ  
 يَسْمَحُ فِيمَا لَا يُفِيدُ عَمَلًا



- 122- وَذَا لَهُ مِنْ أَوْضَحِ الْأَدِلَّةِ  
 123- وَرُبَّمَا قَدْ يُفْهِمُ امْتِنَاعَهُ  
 124- وَقَدْ أَتَى النَّهْيُ عَنِ السُّؤَالِ  
 125- وَعَدَمُ اسْتِحْسَانِهِ مِنْ أَوْجِهِ  
 126- وَالْخَوْضُ فِيمَا شَأْنُهُ لَا يُغْنِي  
 127- وَأَنَّهُ دَاعِيَةُ النُّفُورِ  
 128- وَلَا يُقَالُ الْعِلْمُ بِاسْتِغْرَاقِ  
 129- وَأَنَّهُ قَدْ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ  
 130- وَأَنَّهَا فَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ  
 131- وَحَضَّ جَلٌّ وَعَلَا عَلَى النَّظَرِ  
 132- وَالْعِلْمُ بِالتَّفْسِيرِ مَطْلُوبٌ وَقَدْ  
 133- لِأَنَّنَا نَقُولُ لَيْسَ الْأَمْرُ  
 134- وَمَا أَتَى فِي ذَاكَ مِنْ تَنْصِيصِ  
 135- وَالْفَرَضُ مِمَّا دُمَّ فِي الْعُلُومِ  
 136- وَرَدُّ كُلِّ فَاسِدٍ مَمْنُوعِ  
 137- وَقِصَّةُ الرَّدِّ لِسِحْرِ السَّحَرَةِ  
 138- وَقَدْ يَكُونُ مِثْلُ هَذَا الْحُكْمِ  
 139- وَمَا يُدَاخِلُ فِي الْإِعْتِبَارِ  
 140- تَتَبُّعُ الْأَمْرِ الْعَسِيرِ فِي الطَّلَبِ  
 141- فَإِنَّ ذَا مِنْ عَادَةِ الْفَلَاسِفَةِ  
 142- وَمَا مِنَ التَّفْسِيرِ فِيمَا لَمْ يَقَعْ  
 143- لِذَلِكَ لَمْ يَسَلْ عَنِ الْأَبِّ عُمَرُ
- جَوَابُ مَنْ سَأَلَ عَنِ الْأَهْلَةِ  
 جَوَابُ جَبْرِيلَ عَنْ أَمْرِ السَّاعَةِ  
 عَنْ غَيْرِ مَا يُفِيدُ فِي الْأَعْمَالِ  
 مِنْهَا التَّشْهِي وَهُوَ عَنْهُ قَدْ نُهِيَ  
 وَأَنَّهُ شُغْلٌ بِمَا لَا يَغْنِي  
 مَظَنَّةُ الْفِتْنَةِ وَالْغُرُورِ  
 مُطْلَبُ شَرْعًا عَلَى الْإِطْلَاقِ  
 مَا فِي الْعُلُومِ كُلِّهَا مِنْ بَاسٍ  
 فَيَنْبَغِي أَنْ تُقْتَفَى دِرَايَةُ  
 فِي مَلَكَوْتِهِ وَذَاكَ مُعْتَبَرٌ  
 يَكُونُ فِيمَا لَا لِتَكْلِيفٍ وَرَدٌ  
 كَذَاكَ وَالْمَطْلُوبُ ذَاكَ الْقَدْرُ  
 مُحْتَمِلُ التَّقْيِيدِ وَالتَّخْصِيصِ  
 الْعِلْمُ أَنَّهُ مِنَ الْمَذْمُومِ  
 بِمُقْتَضَى مَا جَاءَ فِي الْمَشْرُوعِ  
 بِغَيْرِ مَا جَاؤُوا بِهِ مُعْتَبَرَهُ  
 عَلَى يَدَيَّ وَلِيِّ أَوْ ذِي عِلْمٍ  
 بِكُلِّ مَا بَدَأَ مِنَ الْأَثَارِ  
 وَكُلُّ مَا لَا عَهْدَ فِيهِ لِلْعَرَبِ  
 وَهِيَ لِسُنَّةِ الْهُدَى مُخَالِفَةٌ  
 فِي ظِلِّهِ التَّكْلِيفُ فَهُوَ بِالتَّبَعِ  
 وَعَنْ تَخَوُّفِ سُؤَالِهِ صَدَرَ



- 144- وَكُلُّ مَا تَوَقَّفَ الْمَطْلُوبُ  
 145- كَالنَّحْوِ وَاللُّغَاتِ وَالتَّفْسِيرِ  
 عَلَيْهِ فَهُوَ مِثْلُهُ مَطْلُوبٌ  
 وَذَا سَيَأْتِي بَعْدُ فِي التَّقْرِيرِ

### «المقدمة السادسة»

- 146- وَمَا بِهِ مَعْرِفَةُ الْمَطْلُوبِ  
 147- مُسْتَعْمَلٌ لِلشَّرْعِ فِي الْأُمُورِ  
 148- إِذْ هُوَ مُقْتَضِي كَلَامِ الْعَرَبِ  
 149- كَسَائِلٍ عَنِ النُّجُومِ قُلْتُ مَا  
 150- ثُمَّ لَهُ أَيْضًا طَرِيقٌ ثَانٍ  
 151- فَبُعْدُهُ عَنِ الطَّبَاعِ أَهْمَلُهُ  
 152- وَمُقْتَضَاهُ طَلَبُ الْمَحْدُودِ  
 153- كَذَلِكَ التَّضَدُّيقُ حَيْثُ تَأْتِي  
 154- أَوْ تَقْتَضِي الْقُرْبَ مِنَ الضَّرُورِي  
 155- وَحُكْمُهُ فِي الشَّرْعِ ذُو ثَبَاتٍ  
 156- كَقَوْلِهِ أَفَرَأَيْتُمْ نَسَقًا  
 157- وَمَا يُرَى عَنْ حُكْمِ هَذَا قَدْ خَرَجَ  
 لَهُ طَرِيقٌ أَوَّلٌ تَقْرِيبِي  
 مُوَصَّلٌ يَلِيقُ بِالْجُمُهورِ  
 وَالشَّرْعُ جَاءَ بِلِسَانِ عَرَبِي  
 تُبَصِّرُهَا لَيْلًا تُضِيءُ فِي السَّمَاءِ  
 لَا يَشْمَلُ الْجُمُهورَ بِالْبَيَانِ  
 وَصَدَّهُ عَنِ اغْتِبَارِ الشَّرْعِ لَهُ  
 مَعْرِفَةُ مَنْ جِهَةَ الْحُدُودِ  
 مُقَدِّمَاتُهُ ضَرُورِيَّاتٍ  
 فَهُوَ الَّذِي يَلِيقُ بِالْجُمُهورِ  
 وَجَاءَ فِي الْقُرْآنِ فِي آيَاتٍ  
 وَغَيْرِهَا كَمِثْلِ أَمَّنْ خَلَقَا  
 فَمُثْلِفٌ لِلْعَقْلِ مُودٍ لِلْحَرَجِ

### «المقدمة السابعة»

- 158- وَمَا مِنَ الْعِلْمِ إِلَى الشَّرْعِ انْتَسَبَ  
 159- فَهُوَ الَّذِي يَكُونُ لِلتَّعَبُّدِ  
 160- وَكَمْ عَلَى ذَلِكَ مِنْ دَلِيلٍ  
 161- وَإِنْ بَدَأَ وَجْهٌ لِغَيْرِ الْعَمَلِ  
 162- وَلَيْسَ فَضْلُ الْعِلْمِ إِلَّا بِالْعَمَلِ  
 163- دَلِيلُهُ الذَّمُّ لِغَيْرِ الْعَامِلِ  
 وَجَاءَتِ النُّصُوصُ فِيهِ بِالطَّلَبِ  
 وَسِيلَةً لَا لِسَوَى ذَا الْمَقْصِدِ  
 مِنَ الْحَدِيثِ وَمِنَ التَّنْزِيلِ  
 فَهُوَ بِقَضْدِ تَابِعٍ لَا أَوَّلِ  
 إِذَا عَلَى الْخُلُوصِ لِلَّهِ اشْتَمَلُ  
 بِعِلْمِهِ فِي عَاجِلٍ وَآجِلٍ



- 164- وَأَفْضَلُ الْعِلْمِ عَلَى التَّحْقِيقِ  
 165- لَإِذَا أَشَدُّ الدِّمِّ ذَمُّ جَاحِدِ  
 166- وَالتَّابِعِي الْقَصْدُ لِلتَّشْرِيفِ  
 167- وَالْبِرُّ وَالتَّعْظِيمُ عِنْدَ الْخَلْقِ  
 168- إِلَى سِوَى ذَاكَ مِنَ الْمَآثِرِ  
 169- وَمَعَ ذَا فَإِنَّ فِي الْمَعْلُومِ  
 170- وَذَاكَ فِيهِ رَاحَةُ الْقُلُوبِ  
 171- فَإِنْ يَكُنْ ذَا خَادِمًا لِأَصْلِي  
 172- وَغَيْرُ مَا يَخْدُمُهُ الْقَصْدُ ابْتَدَا  
 173- كَالْقَصْدِ بِالْعِلْمِ لِدُنْيَا أَوْ رِئَا  
 174- وَمَا يُرَى مَظَنَّةً لِلْعَمَلِ
- الْعِلْمُ بِاللَّهِ مَعَ التَّصَدِيقِ  
 مُكَذِّبٌ مَعَ عِلْمِهِ بِالْوَاحِدِ  
 وَلَا كِتْسَابِ الْمَنْصِبِ الْمُنِيفِ  
 وَحَمْلِهِ عَلَى التَّقَى وَالصَّدَقِ  
 وَالرُّتَبِ السَّامِيَةِ الْمَظَاهِرِ  
 لَذَّةِ الْإِسْتِيْلَا عَلَى الْمَعْلُومِ  
 وَظَفَرِ النُّفُوسِ بِالْمَظْلُوبِ  
 صَحَّ ابْتِدَاءُ قَصْدُهُ بِالنَّقْلِ  
 إِلَيْهِ مَمْنُوعٌ بِنَهْيٍ وَرَدَا  
 أَوْ لِثَنَاءٍ أَوْ مِرَاءٍ مَنْ رَأَى  
 فِي أَصْلِهِ فَلَا حَقَّ بِالْأَوَّلِ

### «المقدمة الثامنة»

- 175- مُعْتَبَرُ الْعِلْمِ إِذَا الْعِلْمُ حَصَلَ  
 176- وَهُوَ الَّذِي يُلْجِمُ مَنْ حَوَاهُ  
 177- وَجَاءَ مَذْحُهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ  
 178- وَرُتَبُ الْعِلْمِ ثَلَاثٌ تُعْتَبَرُ  
 179- وَهُوَ عَلَى التَّقْلِيدِ بَعْدَ لَمْ يَزَلْ  
 180- بِمُقْتَضَى تَحْمِلِ التَّكْلِيفِ  
 181- وَالْعِلْمُ بِالْحَمْلِ هُنَا لَا يَكْتَفِي  
 182- مِنْ زَجَرٍ أَوْ تَغْزِيرٍ أَوْ تَأْدِيبِ  
 183- ثَانِيَةً رُتَبَةٌ مَنْ قَدْ ارْتَفَعَ
- مَا كَانَ مِنْهُ بَاعِثًا عَلَى الْعَمَلِ  
 فَلَا يُرَى مُرْتَكِبًا هَوَاهُ  
 مِنْ جِهَةِ الشَّارِعِ بِاتِّفَاقِ  
 فَمِنْهَا الْأُولَى لِلَّذِي فِيهِ نَظَرُ  
 فَذَا الَّذِي لَهُ دُخُولٌ فِي الْعَمَلِ  
 وَبَاعِثُ التَّرْغِيبِ وَالتَّخْوِيفِ  
 بَلْ لِمُقَوِّ زَائِدٍ قَدْ يَكْتَفِي  
 دَلِيلُهُ عَوَائِدُ التَّجْرِبِ  
 عَنْ رُتَبَةِ الْمُقْلِدِينَ إِذْ بَرَعَ



- 184- فِي عِلْمِي الْفُرُوعِ وَالْأُصُولِ  
 185- فَهَؤُلَاءِ رُبَّمَا خَفَّ الْعَمَلُ  
 186- لِأَجْلِ مَا حَازُوا مِنَ التَّحْقِيقِ  
 187- لَكِنَّ حَمْلَ الْعِلْمِ قَدْ لَا يَكْفِي  
 188- فَرُبَّمَا دَعَتْهُمْ دَوَاعِي  
 189- تُلْجِي فِيهِمْ إِلَى الْإِفْتِقَارِ  
 190- مِنْ طَلَبِ الْمَحَاسِنِ الْعَادِيَّةِ  
 191- وَذَاكَ أَيْضاً بِدَلِيلِ التَّجَرُّبَةِ  
 192- ثَالِثَةٌ لِمَنْ حُصُولُ عِلْمِهِ  
 193- وَرَاسِخُ الْعِلْمِ لَهُؤُلَاءِ  
 194- فَيَرْجِعُونَ دَائِماً إِلَيْهِ  
 195- وَهَذِهِ الرُّتْبَةُ مُسْتَقِيلَةٌ  
 196- وَأَهْلُهَا فِي الْعِلْمِ رَاسِخُونَ  
 197- إِذْ هُمْ مِنَ الشُّهُودِ بِالتَّوْحِيدِ  
 198- وَلَا يُقَالُ إِنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ  
 199- وَلَا يَكُونُ الْعِلْمُ حَافِظاً لَهُمْ  
 200- إِذْ قَدْ يُجَابُ أَنَّ ذَاكَ إِنَّمَا  
 201- أَوْ قَدْ يَكُونُ فُلْتَةً أَوْ غَفْلَةً  
 202- وَالْعِلْمُ أَمْرٌ بَاطِنٌ مَعْنَاهُ  
 203- وَقِيلَ نُورٌ فِي الْقُلُوبِ هَادِي
- مِنْ جِهَةِ الْمَنْقُولِ وَالْمَعْقُولِ  
 عَلَيْهِمْ وَلَمْ يُدَاخِلْهُمْ خَلَلٌ  
 فِي عِلْمِهِمْ بِشِدَّةِ التَّضَدِّيقِ  
 إِذْ لَمْ يَصِرْ فِي حَقِّهِمْ كَالْوَصْفِ  
 مِنْ جِهَةِ النُّفُوسِ وَالطَّبَاعِ  
 لِزَائِدٍ عَلَى الْمُقَوِّي الْجَارِي  
 وَلَائِقِ الْمَرَاتِبِ السَّنِيَّةِ  
 لَكِنَّهَا أَخْفَى بِهَذِي الْمَرْتَبَةِ  
 قَدْ صَارَ وَصْفاً ثَابِتاً كَفَهْمِهِ  
 لَيْسَ يُخَلِّصُهُمْ مَعَ الْأَهْوَاءِ  
 رُجُوعُهُمْ مَا جُبِلُوا عَلَيْهِ  
 بِمُقْتَضَى قَوَاطِعِ الْأَدِلَّةِ  
 وَهُمْ بِهِ إِذْ ذَاكَ مَحْفُوظُونَ  
 وَالْمُقْتَضَى عَدَالَةُ الشُّهُودِ  
 قَدْ يَقْعُونَ فِي ارْتِكَابِ الْإِثْمِ  
 فَقَدْ تَسَاوَوْا بِالذِّينِ قَبْلَهُمْ  
 يَكُونُ مِمَّنْ لِلرُّسُوخِ عَدِمَا  
 وَمِثْلُ هَذَا لَا يُنَافِي أَضْلَاهُ  
 يَرْجِعُ لِلْخَشْيَةِ مُقْتَضَاهُ  
 مِنْ مُطْلِعِ التَّشْرِيعِ ذُو اسْتِمْدَادِ

#### «المقدمة التاسعة»

- 204- وَانْقَسَمَ الْعِلْمُ لِصُلْبٍ وَمُلَخٍّ وَمَا سِوَى هَذَيْنِ فَهُوَ مُطَّرَحٌ



أَوْ كَانَ رَاجِعاً لِأَضَلِّ قَظْمِي  
 مِنَ الضَّرُورِيَّاتِ وَالْحَاجِيَّةِ  
 أَوْ مُكْمِلٌ لَهَا عَلَى التَّغْيِينِ  
 مُسْنَدَةٌ لَهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ  
 ثَلَاثَةٌ لَهُ بِهَا اتَّصَفُ  
 وَذَا مِنَ الشَّارِعِ أَمْرٌ بَادٍ  
 خُصُوصٌ إِلَّا وَهُوَ فِي عُمُومٍ  
 مِنْ غَيْرِ تَبْدِيلٍ وَلَا زَوَالٍ  
 وَلَا يُرَى لِشَأْنِهَا تَبْدِيلٌ  
 عَلَيْهِ وَالْحُكْمُ بِذَا مَحْتُومٌ  
 مَا كَانَ رَاجِعاً لِأَضَلِّ ظَنِّي  
 بِهِ لَهُ عَنْ أَضْلِهِ تَخَلُّفٌ  
 وَلَا يُخِلُّ حُكْمُهُ بِأَضَلِّ  
 فِيمَا إِلَى التَّعَبُّدَاتِ يَنْتَمِي  
 وَمِثْلُهَا تَعَيُّنُ الْأَوْقَاتِ  
 بَعْدَ السَّمَاعِ بِاعْتِبَارِ ظَاهِرِ  
 مَا قَدْ يُرَى كَثَالِثٍ فِي الْحُكْمِ  
 تَجَنِّي عَلَى الْمَشْرُوعِ بِالتَّأْوِيلِ  
 فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ الْمُسْلَسَلَاتِ  
 بِمُقْتَضَاهُ لَا يُخِلُّ أَنْ وَقَعَ  
 فِي أَخْذِ مَا يَحْمِلُهُ مِنْ طُرُقٍ  
 فِي طُرُقِ الْمَرْوِيِّ لَا التَّوَاتُرِ

205. فَالْصُّلْبُ مَا أَفَادَ حُكْمَ الْقَطْعِ  
 206. وَهُوَ أُصُولُ الْمِلَّةِ الْكُلِّيَّةِ  
 207. وَمُكْمِلٌ لَهَا مِنَ التَّحْسِينِ  
 208. وَجُمْلَةُ الْفُرُوعِ بِاسْتِغْرَاقِ  
 209. وَإِنَّ ذَا الْقِسْمَ لَهُ أَوْصَافٌ  
 210. وَهِيَ الْعُمُومُ مَعَ الْإِطْرَادِ  
 211. إِذْ لَيْسَ فِي كُلِّيَّةِ الْعُمُومِ  
 212. ثُمَّ ثُبُوتُهُ بِكُلِّ حَالٍ  
 213. وَهَكَذَا الْأَحْكَامُ لَا تَزُولُ  
 214. وَأَنَّهُ الْحَاكِمُ لَا الْمَحْكُومُ  
 215. وَمُلَحُّ الْعِلْمِ بِهَذَا الْبَيْنِ  
 216. أَوْ قَاطِعٍ لَكِنَّ مَا يَتَّصِفُ  
 217. وَشَرْطُهُ اسْتِحْسَانُهُ بِالْعَقْلِ  
 218. ثُمَّ بِاسْتِخْرَاجِ بَعْضِ الْحُكْمِ  
 219. مِثْلُ الْمُقَدَّرَاتِ وَالْهَيْئَاتِ  
 220. وَذَاكَ كَالْتَّغْلِيلِ فِي النَّوَادِرِ  
 221. وَرُبَّمَا يُلْفَى بِهَذَا الْقِسْمِ  
 222. بِكَوْنِهِ دَعْوَى بِلَا دَلِيلِ  
 223. وَمِنْهُ بِالْإِتِزَامِ كَيْفِيَّاتِ  
 224. إِذْ تَرُكُ ذَاكَ الْإِتِزَامِ الْمُتَّبَعِ  
 225. وَمِنْهُ بِالْقَصْدِ إِلَى التَّائِقِ  
 226. يَقْصِدُ بِاسْتِخْرَاجِهَا التَّكَاتُرَ



- 227- وَمِنْهُ أَخَذُ الْعِلْمِ فِي أَحْكَامِ  
 228- إِذْ أَضْلُهَا لَيْسَ بِذِي اغْتِبَارِ  
 229- وَمِنْهُ الْإِخْتِلَافُ فِي حُكْمٍ وَلَا  
 230- وَمِنْهُ الْإِسْتِشْهَادُ بِالْأَشْعَارِ فِي  
 231- إِذْ شَأْنُهَا إِمَالَةُ الْقُلُوبِ  
 232- وَمِنْهُ أَنْ يُثَبَّتَ الْمَعْنَى بِمَا  
 233- مِنْ جِهَةِ التَّحْسِينِ لِلظَّنِّ فَقَطْ  
 234- وَمِنْهُ الْإِسْتِدْلَالُ فِي الْأَعْمَالِ  
 235- فَهُوَ وَإِنْ صَحَّ لَهُمْ عِنْدَ النَّظَرِ  
 236- فَالْشَّرْعُ حَاكِمٌ عَلَى الْجُمْهُورِ  
 237- وَمِنْهُ بِالْأَخْذِ بِأَضَلِّ عِلْمٍ  
 238- مِنْ غَيْرِ أَنْ يَجْتَمِعَا فِي أَضَلِّ  
 239- وَإِنْ مِنْ مُسْتَظَرَفِ الْأَنْبَاءِ  
 240- كَانَ يَقُولُ أَنَّ كُلَّ مَنْ بَرَعَ  
 241- قِيلَ فَقَدْ أَحْكَمْتَ عِلْمَ النَّحْوِ  
 242- قَالَ أَرَى ذَاكَ لَهُ يُغْتَفَرُ  
 243- وَمِثْلُ هَذَا مَا حَكَّوْا فِي الْمَعْنَى  
 244- وَمَا كَهَاتَيْنِ عَلَى السَّوَاءِ  
 245- فِي أَنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَهُوَ يَرْجِعُ  
 246- وَكُلُّ مَا لَيْسَ بِصُلْبٍ أَوْ مُلَحْ  
 247- وَهُوَ الَّذِي يَكُرُّ بِالْإِبْطَالِ
- مِنْ الْمَرَائِي حَالَةَ الْمَنَامِ  
 فِيمَا سِوَى التَّبْشِيرِ وَالْإِنْذَارِ  
 يُفِيدُ الْإِخْتِلَافُ فِيهِ عَمَلًا  
 مَعْنَى كَمَا فِي الْوَعْظِ وَالتَّصَوُّفِ  
 وَرَدُّهَا لِلْغَرَضِ الْمَطْلُوبِ  
 يَفْعَلُهُ مَنْ بِالصَّلَاحِ وَسِمَا  
 مُجَرَّدًا عَنْ كُلِّ شَرْطٍ مُشْتَرِطٍ  
 بِمَا يَقُولُهُ أَوْلُو الْأَحْوَالِ  
 غَيْرُ مُنَاسِبٍ لِجُمْهُورِ الْبَشَرِ  
 بِالْمُتَوَسِّطَاتِ فِي الْأُمُورِ  
 فِي غَيْرِهِ تَوْصُلًا لِلْحُكْمِ  
 وَلَا يَمُتُّ بِمَتَاتٍ عَقْلِي  
 فِي ذَاكَ مَا يُرَوَى عَنِ الْفَرَاءِ  
 فِي عِلْمِهِ فِي غَيْرِهِ بِهِ انْتَفَعُ  
 فَمَا تَرَى فِيمَنْ سَهَا فِي السَّهْوِ  
 فَإِنَّ ذَا التَّصْغِيرِ لَا يُصَغَّرُ  
 فِي إِنْ هَذَانِ عَنِ ابْنِ الْبَنَّا  
 مَا لِأَبِي يُوسُفَ وَالْكِسَائِي  
 لِأَضَلِّ نَحْوِ حُكْمِهِ مُتَّبَعُ  
 فَعَدَمُ اغْتِبَارِهِ أَمْرٌ وَضَحْ  
 عَلَى أَصُولِ الْعِلْمِ وَالْأَعْمَالِ



- 248- دُونَ اسْتِنَادِهِ إِلَى قَظْعِي فِي أَضْلِيهِ وَلَا إِلَى ظَنِّي  
249- وَلَا يُرَى مُسْتَحْسَنًا بِالْعَقْلِ مَعْنَى وَلَا مُسْتَمْلَحًا فِي الْأَضْلِ

## «فصل»

- 250- هَذَا وَقَدْ يَغْرُضُ لِلأَوَّلِ مَا يَصِيرُ فِي الثَّانِي بِهِ مُرْتَسِمًا  
251- وَذَا لَهُ تَصَوُّرٌ فِي الْوَاقِعِ بِخَلْطِ عِلْمٍ بِسِوَاهُ نَافِعِ  
252- كَذَاكَ قَدْ يَغْرُضُ فِيهِ أَنْ يُرَى كَثَالِثٍ قَدْ نَافَرَ الْمُعْتَبَرَا  
253- بِمِثْلِ أَنْ يُلْقَى لِغَيْرِ أَهْلِهِ تَبَجُّحًا بِنَقْلِهِ وَحَمْلِهِ  
254- أَوْ مَالَهُ خَظَرٌ مِنَ الْمَسَائِلِ لِغَيْرِ ذِي عَقْلٍ لِذَاكَ قَابِلِ  
255- بِضِدِّ مَا يُؤَثِّرُ فِي الْعُلُومِ وَبَثُّهَا مِنْ أَدَبِ التَّعْلِيمِ  
256- فَمِثْلُ ذَا يُوقِعُ فِي الْمَحْظُورِ وَالنَّهْيِ عَنْهُ جَاءَ فِي الْمَأْثُورِ

## «المقدمة العاشرة»

- 257- إِنْ عُضِدَ الْمَنْقُولُ بِالْمَعْقُولِ فَشَرْطُهُ تَقَدُّمُ الْمَنْقُولِ  
258- إِذْ لَيْسَ لِلْعَقْلِ مَعَ الشَّرْعِ نَظَرٌ إِلَّا بِقَدْرِ مَا مِنَ النَّقْلِ ظَهَرَ  
259- دَلِيلُهُ لَوْ جَازَ حُكْمُ الْعَقْلِ لَجَازَ أَنْ يَبْطُلَ حُكْمُ الْأَضْلِ  
260- لَكِنَّ ذَا غَيْرُ صَحِيحٍ أَضْلُهُ لَكِنَّ ذَا غَيْرُ صَحِيحٍ أَضْلُهُ  
261- وَمَعَ ذَا التَّخْسِينُ وَالتَّقْبِيحُ مِنْ حُكْمِهِ وَرَدُّهُ الصَّحِيحُ  
262- وَلَا اغْتِرَاضَ فِيهِ بِالتَّخْصِصِ بِالْعَقْلِ وَالْقِيَاسِ لِلْمَنْصُوصِ  
263- إِذْ لَيْسَ فِيهِ الْعَقْلُ بِالْحُكْمِ انْفَرَدَ بَلْ بِدَلِيلِ السَّمْعِ فِي ذَاكَ اغْتَضَدَ

## «المقدمة الحادية عشرة»

- 264- قَدْ صَحَّ أَنَّ الْعِلْمَ أَغْنَى الْمُعْتَبَرَ فِيمَا يُفِيدُ عَمَلًا قَدْ انْحَصَرَ



- 265- وَأَضْلُهُ الْأَدْلَةُ الشَّرْعِيَّةُ  
وَمَرَّ قَبْلُ أَنَّهَا السَّمْعِيَّةُ  
266- فَالْعِلْمُ مِنْ تِلْقَائِهَا مَكْسُوبٌ  
فَحَضَرُهَا إِذَا هُوَ الْمَطْلُوبُ

### «المقدمة الثانية عشرة»

- 267- مِنْ أَنْفَعِ الطُّرُقِ لِنَيْلِ الْعِلْمِ  
268- مُتَّصِفٍ فِي الْعِلْمِ بِالرُّسُوخِ  
269- فَهُمْ مَفَاتِيحُ لِأَهْلِ الطَّلَبِ  
تَحْصِيلُهُ مِنْ ذِي ثِقَى وَفَهْمِ  
إِذْ قِيلَ لَا بُدَّ مِنَ الشُّيُوخِ  
لَمَّا اسْتَقَرَّ الْعِلْمُ طَيَّ الْكُتُبِ

### «فصل»

- 270- وَبِعَلَامَاتٍ عَلَيْهِ يُسْتَدَلُّ  
271- حَتَّى يَكُونَ قَوْلُهُ لِفِعْلِهِ  
272- وَأَخْذُهُ لِمَا مِنَ الْعِلْمِ عِلْمٌ  
273- حَسَبَمَا قَدْ كَانَ حَالُ السَّلَفِ  
274- وَالْإِقْتِدَاءُ بِالَّذِي عَنْهُ أَخَذَ  
275- مُسْتَفْرِغًا لِلْجُهِدِ فِي التَّأْدِبِ  
مِنْهَا وَفَاقُ الْعِلْمِ مِنْهُ لِلْعَمَلِ  
مُطَابِقًا وَهَدْيُهُ كَنَقْلِهِ  
عَمَّنْ مِنَ النَّاسِ بِذَا الْوَسْمِ وَوَسْمِ  
فِي أَخْذِهِمْ خَلْفَهُمْ عَنْ سَلَفِ  
فِي بَثِّ مَا بَثَّ وَنَبَذَ مَا نَبَذَ  
بِأَدَبِ الشَّيْخِ وَحُسْنِ الطَّلَبِ

### «فصل»

#### فيما يوصل إلى أخذ العلم عن أهله»

- 276- وَالْعِلْمُ مَطْلَبٌ إِلَيْهِ يُوصَلُ  
277- فَإِنَّهُ الْأَخْذُ لَهُ مُشَافَهَةٌ  
278- وَذَاكَ فِيهِ حِكْمَةٌ بِالذَّاتِ  
279- يَشْهَدُهَا مَنْ زَاوَلَ الْعُلُومَا  
280- فَكَمْ يُزِيلُ الشَّيْخُ مِنْ إِشْكَالِ  
281- وَكَمْ يُجَلِّي مِنْ أُمُورٍ غَامِضَةٍ  
كِلَا طَرِيقَيْنِ فَأَمَّا الْأَوَّلُ  
مِنْ قِبَلِ الشُّيُوخِ بِالْمُوَاجَهَةِ  
تَرْجِعُ مَعْنَى لِلْخُصُوصِيَّاتِ  
وَمَنْ تَوَلَّى أَهْلَهَا لَزُومًا  
بِمُقْتَضَى قَرَائِنِ الْأَحْوَالِ  
وَشُبِّهِ قَدْ وَرَدَتْ مُعَارِضَةٌ



- 282- فَتَنْجَلِي إِمَّا بِأَمْرِ عَادِي  
283- تَحْصُلُ لِلتَّلْمِيزِ فِي تَفْهِيمِهِ  
284- وَذَا الطَّرِيقُ نَافِعٌ مُطَّلَبُ  
285- ثُمَّ الطَّرِيقُ الثَّانِي بِالْمُرَاجَعَةِ  
286- وَهُوَ عَلَى الْجُمْلَةِ أَيْضًا نَافِعُ  
287- بِشَرْطِهِ أَنْ يَحْصُلَ بَلْ عِنْدَهُ  
288- وَفِي اضْطِلَاحِ أَهْلِهِ مَا يُعْتَبَرُ  
289- مَعَ تَحَرِّي كُتُبٍ مَنْ تَقَدَّمَ  
290- فَالْقُدَمَاءُ بِالْعُلُومِ أَقْعَدُ  
أَوْ هِبَةً لَيْسَتْ مِنَ الْمُعْتَادِ  
إِذَا اسْتَوَى بَيْنَ يَدَي مُعَلِّمِهِ  
وَكَانَ بَعْضُ مَنْ مَضَى لَا يَكْتُبُ  
لِكُتُبِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْمُطَالَعَةِ  
وَلِلطَّرِيقِ الْأَوَّلِيِّ تَابِعُ  
فِي الْعِلْمِ مَا يَفْهَمُ مِنْهُ قَصْدُهُ  
وَمَا يَتِمُّ مَعَهُ حُكْمُ النَّظَرِ  
فِي كُلِّ مَا مِنَ الْعُلُومِ يَمَّا  
بِذَاكَ تَجَرِيبٌ وَنَقْلٌ يَشْهَدُ

### «المقدمة الثالثة عشرة»

- 291- وَأَيُّ أَضْلٍ مِنْ أَصُولِ الْعِلْمِ قَدْ  
292- يُنْظَرُ لِلْمَعْنَى الَّتِي قَدْ اخْتَمَلَ  
293- عَلَى مَجَارِي مِثْلِهِ فِي الْعَادَةِ  
294- وَإِنْ يَكُنْ فِيهِ انْخِرَامُ رُكْنٍ  
295- وَذَاكَ فِي مَجْرَى الْأَسَالِيبِ يَقَعُ  
296- كَذَا يُرَى فِي الْفَهْمِ لِلْأَقْوَالِ  
297- وَذَا الْأَخِيرُ عُمْدَةٌ فِي الْمَسْأَلَةِ  
298- وَأَضْلُ الْإِسْتِحْسَانِ وَالْبَيَانِ  
299- وَضِمْنُهُ الرُّخْصَةُ مِنْهُ تُقْتَنَصُ  
300- وَقَدْ بَدَأَ مَعْنَى ذَا الْأَضْلِ وَظَهَرَ  
301- وَعَدَمُ اعْتِبَارِهِ حَيْثُ بَدَأَ  
يُعَدُّ فِي الْفِعْلِ إِمَامًا يُعْتَمَدُ  
فَإِنْ يَكُنْ يَجْرِي بِهِ ذَاكَ الْعَمَلُ  
صَحَّ فِي الْاِقْتِضَاءِ لِلِإِفَادَةِ  
أَوْ نَقْصِ شَرْطٍ فَهُوَ غَيْرُ مُغْنٍ  
فَيَنْبَغِي اعْتِبَارُهُ حَيْثُ وَقَعَ  
وَفِي الدُّخُولِ بَعْدُ فِي الْأَعْمَالِ  
وَالْأَضْلُ فِي الْمَصَالِحِ الْمُسْتَعْمَلَةِ  
لِمُشْكِلِ السُّنَّةِ وَالْقُرْآنِ  
فَإِنَّهُ الْحَاكِمُ فِي بَابِ الرُّخْصِ  
تَأْصِيلُهُ فَيَنْبَغِي أَنْ يُعْتَبَرَ  
أَوْقَعَ أَهْلَ الزَّيْغِ فِي مَهْوَى الرَّدَى



## كتاب الأحكام

302- وَهِيَ بِمُقْتَضَى الْخِطَابِ الشَّرْعِيِّ قِسْمَانِ لِلتَّكْلِيفِ أَوْ لِلْوَضْعِ

«خطاب التكليف»

303- فَمَا بِهِ التَّكْلِيفُ لِلْأَنَامِ مُنْخَصِرٌ فِي خَمْسَةِ الْأَحْكَامِ

«المسألة الأولى»

304- إِنَّ الْمُبَاحَ تَرْكُهُ كَفِعْلِهِ لَيْسَ بِمَطْلُوبٍ بِحُكْمِ أَصْلِهِ

305- بَلْ هُوَ مَوْكُوفٌ إِلَى الْمُكَلَّفِ كَالشَّانِ فِي مُكْفَرَاتِ الْحَلِفِ

306- أَوْ لَا زِمَ مَا لَيْسَ فِي اسْتِطَاعَةٍ مِنْ كَوْنِهِ مَعْصِيَةً وَطَاعَةً

307- وَمَعَ ذَا لَوْ كَانَ شَرْعًا يُطْلَبُ لَعُدَّ طَاعَةً بِهَا التَّقَرُّبُ

308- فَكَانَ لَا زِمًا عَلَى الْإِطْلَاقِ نَذْرًا وَمَا يَلْزَمُ بِاتِّفَاقِ

«فصل»

309- وَمَا رَأَى الْكَعْبِيُّ فِي شَأْنِ الطَّلَبِ

310- وَلَا يُقَالُ التَّرْكُ بَابُ الزُّهْدِ

311- فَإِنَّهُ مُعَارِضٌ بِمَا سَلَفَ

312- وَالزُّهْدُ إِنْ يُنْظَرُ لِحُكْمِ أَصْلِهِ

313- وَمَعَ ذَا الْكَلَامِ إِنَّمَا وَقَعَ

314- لَا فِي الَّذِي تَدْخُلُهُ سَوَابِقُ

315- وَإِنْ أَتَى مَا يَقْتَضِي مَعْنَى الطَّلَبِ

316- وَهُوَ الْمُبَاحُ مِنْهُ مَا قَدْ يَخْدُمُ

317- فَإِنْ يَكُنْ يَخْدُمُ أَصْلًا أَوْ لَا

لِلْفِعْلِ مَرْدُودٌ بِتَرْكِ مَا وَجِبَ

وَالزُّهْدُ مَطْلُوبٌ بِحُكْمِ الْقَصْدِ

مِنْ فِعْلِهِ عَنِ الرَّسُولِ وَالسَّلَفِ

تَرْكُ الْمُبَاحِ جَائِزٌ لِمِثْلِهِ

فِي مُطْلَقِ الْمُبَاحِ حَيْثُ مَا وَقَعَ

وَلَا قَرَائِنٌ وَلَا لِسَوَاحِقُ

لِفِعْلِ أَوْ تَرْكِ فَتَفْصِيلٌ وَجِبَ

سِوَاهُ أَوْ لَيْسَ كَذَاكَ يُعْلَمُ

ضَرُورَةً أَوْ حَاجَةً أَوْ مُكْمِلًا



- 318- فَفِعْلٌ ذَا لِأَجْلِهِ مَطْلُوبٌ  
319- وَمِثْلُهُ يَجِيءُ فِي الْقُرْآنِ  
320- وَمَا يَكُونُ خَادِمًا مَا يَنْقُضُ  
321- وَلَيْسَ بِالْأَحَقِّ كَالطَّلَاقِ  
322- وَإِنْ يَكُنْ لَيْسَ لَهُ مَخْدُومٌ  
323- لِأَنَّهُ لَهُوَ وَشُغْلٌ شَاغِلٌ  
324- كِلَاهُمَا مُسْتَنِدٌ لِلْخَبَرِ  
325- وَحَيْثُمَا قَدْ جَاءَ ذَمُّ الدُّنْيَا  
326- ثُمَّ لَذَا التَّقْرِيرِ أَضْلُ انْبَنَى
- مِنْ جِهَةِ الشَّارِعِ أَوْ مَحْبُوبٌ  
فِي مَعْرِضِ النُّعْمَى وَالْإِمْتِنَانِ  
أَضْلًا فَإِنَّ فِعْلَ هَذَا مُبْغَضٌ  
إِلَّا لِمَا عَارِضَ كَالشَّقَاقِ  
فَفِعْلُهُ كَمِثْلِ ذَا مَذْمُومٌ  
بِغَيْرِ مَا يُنَالُ مِنْهُ طَائِلٌ  
وَيَقْتَضِيهِمَا صَحِيحُ النَّظَرِ  
فَهُوَ بِهَذَا اللَّحْظِ دُونَ ثُنْيَا  
عَلَيْهِ حُكْمُهُ سَابِقٌ هُنَا

### «وهو المسألة الثانية»

- 327- أَمَّا اخْتِلَافُ جَانِبِ الْمُبَاحِ  
328- فَكُلُّ مَا كَانَ بِحُكْمِ الْأَضْلِ  
329- يَكُونُ بِالْكُلِّ مِنَ الْمَطْلُوبِ  
330- مِثْلُ التَّمَتُّعَاتِ بِالْمَاكِلِ  
331- أَوْ قَدْ يُرَى بِالْكُلِّ عَنْهُ قَدْ نُهِيَ  
332- مِثْلُ التَّنَزُّهَاتِ فِي الْبِطَاحِ  
333- وَفِعْلٌ مَا بِجُزْءٍ فِي الْمُنْدُوبِ  
334- وَالْفِعْلُ لِلْمَكْرُوهِ بِالْجُزْءِ يُرَى  
335- وَمَا يَكُونُ وَاجِبًا مِنْ أَضْلٍ  
336- وَحُكْمُهُ بِحَسَبِ الْكُلِّيَّةِ  
337- وَمَنْ يَرَى الْوَاجِبَ لَيْسَ الْفَرْضَا
- بِالْجُزْءِ وَالْكُلِّ فَذُو إِضْاحٍ  
بِحَسَبِ الْجُزْءِ مُبَاحِ الْفِعْلِ  
إِمَّا عَلَى النَّدْبِ أَوْ الْوُجُوبِ  
وَالْبَيْعِ وَالْجَمَاعِ لِلْحَلَائِلِ  
كَرَاهَةً أَوْ لِلْحَرَامِ يَنْتَهِي  
أَوْ فِعْلٍ قَادِحٍ مِنَ الْمُبَاحِ  
يَكُونُ بِالْكُلِّ عَلَى الْوُجُوبِ  
بِالْكُلِّ مَمْنُوعًا إِذَا مَا اعْتُبِرَا  
يَجِبُ بِالْجُزْءِ مَعًا وَالْكُلِّ  
مُخْتَلِفٌ وَحَسَبِ الْجُزْئِيَّةِ  
يَكُونُ بِالْكُلِّ لَدَيْهِ فَرْضَا



- 338- وَعِنْدَ ذَا يُقَالُ إِنَّهُ اخْتَلَفَ  
 339- وَهَكَذَا يُقَالُ فِي الْمَمْنُوعِ  
 340- وَكُلُّ مَا قُرِّرَ فِي ذَا النَّوْعِ  
 341- قَدْ يُدْعَى اتِّفَاقُ الْأَحْكَامِ وَإِنْ  
 بِالْكُلِّ وَالْجُزْءِ عَلَى مَا قَدْ سَلَفَ  
 مِنْ جِهَةِ الْجَوَازِ وَالْوُقُوعِ  
 دَلِيلُهُ اسْتِقْرَآؤُهُ فِي الشَّرْعِ  
 كَانَ بِالْأَفْعَالِ اخْتِلَافٌ يَفْتَرِنُ

### «المسألة الثالثة»

- 342- وَأُطْلِقَ الْمُبَاحُ لِلْمُخَيَّرِ  
 343- وَهُوَ عَلَى الْجُمْلَةِ ذُو أَقْسَامٍ  
 344- وَمِنْهُ مَا يَخْدُمُ إِمَّا مَا أَتَى  
 345- إِمَّا لِمَا يُطْلَبُ تَرْكاً أَوْ لِمَا  
 346- وَحَاصِلُ أَنَّ الْمُبَاحَ الْأَصْلَ  
 فِيهِ وَمَا لَا بَأْسَ فِيهِ يَغْتَرِي  
 فَمِنْهُ مَا لَيْسَ بِذِي اسْتِخْدَامٍ  
 مُخَيَّراً فِيهِ بِحَيْثُ ثَبَتَا  
 يُطْلَبُ فِعْلُهُ وَذَا تَقَدَّمَ  
 وَجُودُهُ بِالْجُزْءِ لَا بِالْكُلِّ

### «المسألة الرابعة»

- 347- وَكُلُّ مَا يُقَالُ فِيهِ لَا حَرَجَ  
 348- وَذَا مِنَ الشَّارِعِ قَصْدُ بَيِّنٍ  
 349- بِالْإِذْنِ فِي التَّخْيِيرِ أَوْ رَفْعِ الْحَرَجِ  
 فَهُوَ عَنِ التَّخْيِيرِ فِيهِ قَدْ خَرَجَ  
 وَالْفَارِقُ التَّضْرِيحُ وَالتَّضْمِينُ  
 بَعَكْسٍ وَاجِدٍ فِي الْآخِرِ انْدَرَجَ

### «المسألة الخامسة»

- 350- وَإِنْ مُبَاحٌ بِاسْمِهِ يَتَّصِفُ  
 351- لَا سِيَمَا الَّذِي لِرَفْعِ الْإِثْمِ  
 352- لِأَنَّ أَخْذَهُ بِغَيْرِ الطَّلَبِ  
 فَبِاعْتِبَارِ حَظِّ مَنْ يُكَلَّفُ  
 فَإِنَّهُ أَوْلَى بِهَذَا الْحُكْمِ  
 فَصَارَ فِي الْحَظِّ قَوِيَّ السَّبَبِ

### «المسألة السادسة»

- 353- تَعَلَّقُ الْأَحْكَامُ بِالْمَقَاصِدِ  
 354- لِأَجْلِ أَنَّ الْحُكْمَ غَيْرُ لَازِمٍ  
 355- وَمَعَ ذَا يَكُونُ مِنْ تَكْلِيفٍ مَا  
 فِعْلاً وَتَرْكاً صَحَّ فِي الْمَوَارِدِ  
 لِغَيْرِ قَاصِدٍ لَهُ كَالنَّائِمِ  
 لَيْسَ يُطَاقُ وَهُوَ مَا قَدْ عَلِمَا



- 356- وَلَا اغْتِرَاضَ فِيهِ بِالْأَطْفَالِ  
357- فِي كُلِّ مَا قَدْ أُلْزِمُوا فِي الشَّرْعِ  
وَلَا بِمَنْ أَشْبَهَهُمْ فِي الْحَالِ  
فَإِنَّ ذَاكَ مِنْ خِطَابِ الْوَضْعِ

### «المسألة السابعة»

- 358- إِذَا اغْتَبَرْتَ مَا لَهُ الشَّرْعُ نَدَبٌ  
359- مُمَهَّدًا أَوْ مُكْمِلًا أَوْ مُذَكِّرًا  
360- أَوْ غَيْرِهِ كَالْقَصِّ لِلْأَظْفَارِ  
361- وَهَكَذَا الْمَكْرُوهُ لِلْحَرَامِ  
362- ثُمَّ مِنَ الْوَاجِبِ حِينَ يُقْصَدُ  
أَعَمَّ فَهُوَ خَادِمٌ لِمَا وَجِبَ  
مِنْ جَنْسِهِ كَالنَّفْلِ حَيْثُمَا يُرَى  
وَالطَّيِّبِ وَالتَّعْجِيلِ لِلْإِفْطَارِ  
كَمِثْلِهِ فِي هَذِهِ الْأَحْكَامِ  
وَعَكْسِهِ وَسِيلَةً وَمَقْصَدٌ

### «المسألة الثامنة»

- 363- وَكُلَّ مَا الشَّرْعُ لَهُ قَدْ حَدًّا  
364- فَمُوقِعٌ لَهُ بِذَاكَ الْوَقْتِ  
365- كَانَ عَلَى الْوَجُوبِ أَوْ لِلنَّدَبِ  
366- لِكُلِّ مَنْ أَخَّرَ ذَاكَ مُطْلَقًا  
وَقْتًا مُعَيَّنًا بِهِ يُؤَدَّى  
يَأْمَنُ مِنْ مَذْمَةٍ وَمَقْتٍ  
وَإِنَّمَا يَلْحَقُ حُكْمُ الْعَنْبِ  
عَنْ وَقْتِهِ مُتَّسِعًا أَوْ ضَيِّقًا

### «المسألة التاسعة»

- 367- وَالْحَقُّ فِي الشَّرْعِ عَلَى ضَرْبَيْنِ  
368- وَآخِرٌ لِّلْهِ كَالصِّيَامِ  
369- فَإِنَّهُ دَيْنٌ عَلَى الْمُكَلَّفِ  
370- إِذَا مَا يُحَدُّ وَقْتًا أَوْ يُقَدَّرُ  
371- وَغَيْرُ مَا قَدْ حَدَّ فَهُوَ يُطْلَبُ  
حَقٌّ لِمَخْلُوقٍ كَمِثْلِ الدَّيْنِ  
وَكُلُّ مَا حُدَّ مِنَ الْأَحْكَامِ  
وَلَا زِمَ ذِمَّتُهُ حَتَّى يَفِي  
بِالْقَصْدِ لِلْأَدَاءِ فِيهِ مُشْعَرُ  
وَمَا لَهُ فِي ذِمَّةٍ تَرْتَبُ

### «المسألة العاشرة»

- 372- يَصِحُّ بَيْنَ الْفَرَضِ وَالْحَرَامِ  
373- دَلِيلُهُ الثُّبُوتُ فِي الْمَنْقُولِ  
لِلْعَفْوِ رُتْبَةً سِوَى الْأَحْكَامِ  
مِنْ خَبَرِ اللَّهِ أَوْ الرَّسُولِ



- 374- مِثْلُ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ وَعَفَا  
375- وَجَاءَ حُكْمُ الْعَفْوِ فِي مَوَاضِعَ  
376- وَخَطَأُ الْفِعْلِ وَالْاجْتِهَادِ مَعَ  
377- وَمَا مُخَالَفٌ دَلِيلًا لَمْ يَصِلْ  
378- كَذَاكَ مِنْهُ مُقْتَضَى الْمَرْجُوحِ  
379- وَفِي الْخِطَابَيْنِ تَزَاحَمَا وَلَا  
380- وَيَسْتَدِلُّ ذَاهِبٌ لِلْمَنْعِ  
381- أَوْ كَوْنِهِ لَيْسَ بِدُنْيَوِيٍّ  
382- أَوْ إِنْ يَكُنْ مُسَلِّمًا فِي الْوَاقِعِ  
383- أَوْ رَاجِعٌ مَا فِيهِ مِنْ أَقْسَامِ  
384- مَعَ أَنَّ ذِي الرُّتْبَةِ مَبْنَاهَا عَلَى  
385- وَذَاكَ هَلْ يَكُونُ فِي النَّوَازِلِ  
386- إِنْ قِيلَ بِالْعَفْوِ فَحَاصِرٌ لَهُ  
387- أَوْ الْخُرُوجُ بَعْدُ بِالتَّأْوِيلِ  
388- وَفِعْلٌ مَا عَنْ حُكْمِهِ الشَّرْعُ سَكَتٌ  
389- إِمَّا سُكُوتٌ عَنِ الْإِسْتِفْصَالِ  
390- أَوْ عَنْ مَجَارِي الْعَادَةِ الْمُسْتَضْحَبَةِ

- وَمَا مِنَ السُّنَّةِ مَعْنَاهُ اقْتَفَى  
أَوَّلَهَا حَيْثُ سُكُوتُ الشَّارِعِ  
إِكْرَاهٍ أَوْ رُخْصَةٍ أَوْ سَهْوٍ يَقَعُ  
وَمَا بِوُفْقٍ مَا لَهُ النَّسْخُ شَمِلَ  
مِنَ الدَّلِيلَيْنِ مَعَ التَّرْجِيحِ  
يُمْكِنُ جَمْعٌ فِي الْأَخِيرِ أَقْبَلًا  
بِكَوْنِهِ لَيْسَ بِحُكْمٍ شَرْعِيٍّ  
وَالْبَحْثُ فِيهِ لَا فِي الْأُخْرَوِيٍّ  
فَذُو اخْتِصَاصٍ بِزَمَانِ الشَّارِعِ  
فِي حُكْمِهِ لِخَمْسَةِ الْأَحْكَامِ  
مَسْأَلَةٌ بِهَا الْخِلَافُ أَصْلًا  
مَا الشَّرْعُ لَيْسَ حُكْمُهُ بِشَامِلٍ  
الْوَقْفُ مَعَ مُعَارِضِ الْأَدْلَةِ  
قَضْدًا وَدُونَهُ عَنِ الدَّلِيلِ  
وَهُوَ عَلَى مَنْعِ الْخُلُوءِ إِنْ ثَبَتَ  
مَعَ مَظْنَنَةٍ لَهُ فِي الْحَالِ  
أَوْ عَمَلٍ شَرْعٍ الْخَلِيلِ أَوْجَبَهُ

### «المسألة الحادية عشرة»

- 391- وَطَلَبُ الْكِفَايَةِ الْمَشْرُوعُ  
392- يُسْقِطُهُ بَعْضٌ عَنِ الْبَاقِي إِذَا  
393- مَعَ اعْتِبَارِ الطَّلَبِ الْكُلِّيِّ  
394- لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ ذُو تَشَعُّبٍ
- مَا كَانَ مَطْلُوبًا بِهِ الْجَمِيعُ  
يَفْعَلُهُ وَهُوَ صَحِيحٌ هَكَذَا  
لَا بِاعْتِبَارِ الطَّلَبِ الْجُزْئِيِّ  
مَرْجِعُهُ إِلَى وُرُودِ الطَّلَبِ



- 395- عَلَى الَّذِينَ فِيهِمْ أَهْلِيَّةٌ  
لِذَلِكَ الْمَطْلُوبِ فِي الْقَضِيَّةِ  
396- وَالنَّصُّ فِي ذَلِكَ مِمَّا كَثُرَا  
كَوَلْتَكُنْ مِنْكُمْ فَلَوْلَا نَفَرَا

«المسألة الثانية عشرة»

- 397- وَكُلُّ مَا كَانَ مُبَاحَ الْفِعْلِ  
وَجَازِبُهُ مَعَ ذَا عَوَارِضُ  
398- هَلْ يَبْطُلُ الْعَارِضُ حِينَ يُعْتَبَرُ  
أَصْلُ الَّذِي أُبِيحَ فِي هَذَا نَظَرُ  
399- فَإِنْ يَكُنْ لِفِعْلٍ مَا أُبِيحَا  
يَضْطَرُّ كَانَ فِعْلُهُ صَحِيحَا  
400- وَلَا اغْتِبَارَ فِيهِ بِالْمُعَارِضِ  
كَمِثْلِ مَا لَوْ كَانَ غَيْرَ عَارِضٍ  
401- لَكِنْ لَهُ فِي تَرْكِهِ ضَرَارُ  
وَمِثْلُهُ مَا لَا لَهُ اضْطِرَارُ  
402- إِذْ بَعْضُ مَا يُمْنَعُ رَفْعاً لِلْحَرْجِ  
أُبِيحَ كَالْقَرْضِ وَمَا مَعَهُ انْدَرَجَ  
403- وَخُلِفَ بَعْضُهُمْ بِهَذَا الْمَنْهَجِ  
شَهَادَةٌ مِنْهُ بِرَفْعِ الْحَرْجِ  
404

«المسألة الثالثة عشرة»

- 405- وَالْحَقُّ أَنْ يُنْظَرَ فِي ذَا الْفَضْلِ  
لِحَرْجِ الْعَارِضِ أَوْ ذِي الْأَصْلِ  
406- فَفَقْدُ عَارِضٍ مَعَ الْأَصْلِ يُرَى  
إِمَّا مُكْمِلاً لَهُ حَيْثُ جَرَى  
407- فَلَا اسْتِوَاءَ فِيهِمَا وَلَا أَثَرُ  
لِفَقْدِ عَارِضٍ فِي الْأَصْلِ مُعْتَبَرُ  
408- أَوْ غَيْرَ مُكْمِلٍ لَهُ تَوَقُّعُ  
لَيْسَ بِمَرْعِيٍّ حَيْثُ يَتَّبَعُ  
409- وَوَاقِعُ فَمَوْضِعُ التَّضْجِيحِ  
بَابُ التَّعَارُضِ أَوْ التَّرْجِيحِ  
410- وَغَيْرُ مَا اضْطَرَّ لَهُ، وَلَا ضَرَرُ  
فِي تَرْكِهِ فِيهِ مَجَالٌ لِلنَّظَرِ  
411- وَمُقْتَضَى الذَّرَائِعِ الْمَأْثُورَةِ  
يَدْخُلُ فِي ذَا الْقِسْمِ بِالضَّرُورَةِ  
412- تَعَارُضِ الْغَالِبِ وَالْأَصْلِ اقْتُفِي  
وَمِنْهُ أَيْضاً مَنْشَأُ الْخِلَافِ فِي  
413- فِي طَرَفِي نَفِي وَإِثْبَاتٍ صَدَرَ  
وَهُوَ مَحَلٌّ لِاجْتِهَادٍ وَنَظَرٍ

## خطاب الوضع

414- أَمَّا خِطَابُ الْوَضْعِ إِذْ يُقَرَّرُ      فَفِي فُضُولِ خَمْسَةِ يَنْحَصِرُ

### الفصل الأول

في الأسباب وفيه مسائل،

«المسألة الأولى»

- |  |  |
|--|--|
| <p>415- وَجُمْلَةُ الْأَفْعَالِ حَيْثُ تَقَعُ</p> <p>416- مِنْهُنَّ مَا يَخْرُجُ عَنْ مَقْدُورٍ</p> <p>417- وَذَاكَ قَدْ يَكُونُ إِمَّا سَبَبًا</p> <p>418- مِثْلُ الزَّوَالِ سَبَبًا وَالرُّشْدِ</p> <p>419- وَاعْتَبِرَ الْمَقْدُورُ فِي التَّضْرِيفِ</p> <p>420- مِثْلُ النِّكَاحِ أَوْ الْإِبْتِياعِ</p> <p>421- وَجِهَةُ الْوَضْعِ عَلَى مَا قَدْ مَضَى</p> <p>422- وَالظُّهْرِ شَرْطُ صِحَّةِ الصَّلَاةِ</p> <p>423- وَقَدْ يَكُونُ الشَّيْءُ يُلْفَى كُلُّ مَا</p> <p>424- وَذَاكَ كَالنِّكَاحِ وَالْإِيمَانِ</p> <p>425- وَلَا يَكُونُ مَا بِحُكْمٍ عُلِّقَا</p> | <p>فِيُشْرَعُ الْحُكْمُ لَهَا أَوْ يُرْفَعُ</p> <p>مُكَلَّفٍ فَهُوَ إِذَا ضَرُورِي</p> <p>أَوْ شَرْطًا أَوْ مَانِعًا الْحُكْمَ أَبَا</p> <p>شَرْطًا وَكَالْمَحِيضِ مَنَعًا يُبْدِي</p> <p>مِنْ جِهَةِ الْخِطَابِ بِالتَّكْلِيفِ</p> <p>لِمَقْصِدِ النَّسْلِ وَالْإِنْتِفَاعِ</p> <p>مِثْلُ النِّكَاحِ سَبَبًا لِمَا اقْتَضَى</p> <p>وَالدَّيْنِ مَانِعًا مِنَ الزَّكَاةِ</p> <p>مَرَّ مَعَ اخْتِلَافِ مَا لَهُ انْتَمَى</p> <p>وَالرَّقِّ وَالطَّلَاقِ وَالْإِحْصَانِ</p> <p>فِي حُكْمِ نَفْسِهِ سِوَاهُ مُطْلَقَا</p> |
|--|--|

«المسألة الثانية»

- |  |  |
|--|--|
| <p>426- شَرْعِيَّةُ الْأَسْبَابِ لَنْ يَسْتَلْزِمَا</p> <p>427- وَإِنْ يَكُنْ يَصِحُّ فِيهَا عَادَةٌ</p> <p>428- كَالْأَمْرِ بِالنِّكَاحِ لَا يَسْتَلْزَمُ</p> | <p>شَرْعِيَّةُ الْمُسَبَّبَاتِ فَاغْلَمَا</p> <p>تَلَازِمٌ فَالشَّرْعُ غَيْرُ الْعَادَةِ</p> <p>أَمْرًا بِمَا عَنِ النِّكَاحِ يَلْزَمُ</p> |
|--|--|



- 429- فَمَا الْمُسَبَّبَاتُ مِنْ مَقْدُورٍ  
 430- وَكَمْ عَلَى ذَلِكَ مِنْ دَلِيلٍ  
 431- وَإِنْ أَتَى مَا يُوْهِمُ اسْتِلْزَامًا  
 432- وَفِي اخْتِلَافِ الْحُكْمِ فِي الْمُسَبَّبِ  
 433- فَقَدْ يُرَى الْحُكْمُ الَّذِي قَدْ وَجَبَا  
 434- وَمَا مَضَى فِي السَّبَبِ الْمَشْرُوعِ  
 مُكَلِّفٍ فِي جُمْلَةِ الْأُمُورِ  
 مِنْ مُحْكَمِ السُّنَّةِ وَالتَّنْزِيلِ  
 عُدَّ اتِّفَاقًا ذَاكَ لَا لِزَامَا  
 مَعَ سَبَبٍ بُرْهَانُ هَذَا الْمَطْلَبِ  
 عَنْ سَبَبٍ أُبِيحَ قَدْ تَسَبَّبَا  
 فَأَمْرُهُ أَسهَلُ فِي الْمَمْنُوعِ

### «المسألة الثالثة»

- 435- وَلَيْسَ يَلْزَمُ مَعَ تَعَاطِي السَّبَبِ  
 436- بَلْ أَنْ يَكُونَ جَارِي الْأَفْعَالِ  
 437- دَلِيلُهُ مَا فِي مُسَبَّبٍ ظَهَرَ  
 قَصْدُ الْمُكَلِّفِ إِلَى الْمُسَبَّبِ  
 مِنْ تَحْتِ الْأَحْكَامِ بِكُلِّ حَالٍ  
 مِنْ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَقْدُورِ الْبَشَرِ

### «المسألة الرابعة»

- 438- وَالْقَصْدُ فِي الشَّرْعِ لَوْضَعِ السَّبَبِ  
 439- لِأَنَّ الْأَسْبَابَ بِحَيْثُ شُرِّعَتْ  
 440- فَقَصْدُهَا قَصْدٌ لِمَا عَنْهَا يُرَى  
 441- وَلَيْسَ بَيْنَ مَا مَضَى تَنَاقُضُ  
 442- فَقَصْدُ ذَا يَرْجِعُ لِلْوُقُوعِ  
 يَسْتَلْزِمُ الْقَصْدُ إِلَى الْمُسَبَّبِ  
 لِأَجْلِ مَا يَنْشَأُ عَنْهَا وَضِعَتْ  
 نَاشِئًا أَوْ بِأَصْلِهَا مُسْتَثْمَرًا  
 وَبَيْنَ هَذَا لَا وَلَا تَعَارُضُ  
 وَذَاكَ لِلتَّكْلِيفِ بِالْمَشْرُوعِ

### «المسألة الخامسة»

- 443- وَحِينَ لَا يَلْزَمُ فِي الْمُسَبَّبِ  
 444- فَلِلْمُكَلِّفِينَ تَرْكُ الْقَصْدِ  
 445- وَلَهُمُ الْقَصْدُ لَهُ بِمَا اسْتَقَرَّ  
 446- إِذْ جَعَلَ اللَّهُ فِي الْاِكْتِسَابِ  
 قَصْدٌ إِلَيْهِ مَعَ تَعَاطِي السَّبَبِ  
 لَهُ وَمَا قَدْ مَرَّ ذَاكَ يُبْدِي  
 فِي الْخَلْقِ عَادَةً وَجُودَهَا اسْتَمَرَّ  
 رَبَطَ الْمُسَبَّبَاتِ بِالْأَسْبَابِ

- 447- وَمَا أَتَى بِقَصْدِ الْإِمْتِنَانِ يُشْعِرُ بِالصَّحَّةِ فِي ذَا الشَّانِ  
448- وَمُسْتَتَبٌ فِي الْعِبَادِيَّاتِ ذَاكَ كَمَا اسْتَتَبَ فِي الْعَادَاتِ

«المسألة السادسة»

- 449- وَالْقَصْدُ لِلْمُسَبَّبَاتِ بِالسَّبَبِ الدَّاخِلُونَ تَحْتَهُ عَلَى رُتَبِ  
450- فَدَاخِلٌ وَهُوَ يَظُنُّ السَّبَبَا فَاعِلٌ مَا عَنْهُ يُرَى مُسَبَّبَا  
451- فَذَا يُضَاهِي الشَّرْكَ وَالْقَصْدُ لَهُ قَصْدٌ لِمَا التَّشْرِيعُ قَدْ أَهْمَلَهُ  
452- وَدَاخِلٌ لِأَنَّهُ يَكُونُ السَّبَبُ يُوجَدُ عَادَةً بِهِ الْمُسَبَّبُ  
453- وَهُوَ الَّذِي قَدْ مَرَّ فِي التَّقْرِيرِ وَحَالُهُ يَلِيْقُ بِالْجُمْهُورِ  
454- وَدَاخِلٌ فِي ذَاكَ غَيْرَ سَاهٍ أَنَّ الْمُسَبَّبَاتِ فِعْلُ اللَّهِ  
455- وَمُقْتَضَى هَذَا اغْتِبَارُ السَّبَبِ بِحَيْثُ مَا يُنْسَبُ لِلْمُسَبَّبِ  
456- وَتَرْكُ الْإِلْتِفَاتِ لِلْمُسَبَّبِ الْقَاصِدُونَ نَحْوَهُ فِي رُتَبِ  
457- فَمِنْهُمْ الدَّاخِلُ فِي حُكْمِ السَّبَبِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ إِلَى الشَّرْعِ انْتَسَبَ  
458- وَوَضَعُهُ لِلْعَالَمِ الْإِنْسَانِي لِإِبْتِلَاءٍ وَلِلْمُتَحَنِّانِ  
459- وَقَاصِدٌ ذَا مُهْتَدٍ فِي قَصْدِهِ قَاصِدُونَ نَحْوَهُ فِي تَعَبُّدِهِ  
460- وَالْإِبْتِلَاءُ مِنْهُ لِلْعُقُولِ مِنْ حَيْثُ مَا تَنْظُرُ فِي الْمَعْقُولِ  
461- وَمِنْهُ لِلنُّفُوسِ مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ لِحَاكِمِ الشَّرْعِ وَمَحْتُومِ الْقَدَرِ  
462- وَكَمْ لَدَى الْكِتَابِ مِنْ أَدِلَّةٍ فِي مَعْنَى الْإِبْتِلَاءِ مُسْتَقِلَّةٍ  
463- وَدَاخِلٌ دُونَ الْتِفَاتِ السَّبَبِ مِنْ أَضْلِهِ فَضْلاً عَنِ الْمُسَبَّبِ  
464- فَقَصْدٌ ذَا جَارٍ عَلَى التَّجَرُّدِ لِيُفْرَدَ الْمَعْبُودَ بِالتَّعَبُّدِ  
465- إِذِ الْتِفَاتُ الْمُحَدَّثِ الْوُجُودِ ضَرَبٌ مِنَ التَّشْرِيكِ فِي التَّوْحِيدِ  
466- وَحُكْمٌ ذَا ظَاهِرٍ الْإِقْتِنَاصِ مِنْ كُلِّ مَا قَدْ جَاءَ فِي الْإِخْلَاصِ  
467- وَدَاخِلٌ فِي سَبَبِ أَتَاهُ بِحُكْمِ إِذْنِ الشَّرْعِ لَا سِوَاهُ



- 468- فَهُوَ مُلَبِّ فِيهِ قَصْدُ الْأَمْرِ  
469- لِعِلْمِهِ بِأَنَّهُ الْمُسَبَّبُ  
470- وَأَنَّهُ أَجْرَى بِذَاكَ الْعَادَةِ  
471- وَأَنَّهُ يَخْرِقُهَا إِنْ شَاءَا  
472- فَذَا تَوَخَّى فِيهِ قَصْدُ الشَّارِعِ  
473- فَهُوَ إِذَا مُطْلَبٌ عَنْ سَبَبٍ  
مُجَرِّدًا عَنْ كُلِّ شَأْنٍ ظَاهِرٍ  
لِكُلِّ مَا عَنْ سَبَبٍ يُسَبَّبُ  
مُبْتَلِيًا بِمُقْتَضَى الْإِرَادَةِ  
كَرَامَةً مِنْهُ أَوْ ابْتِلَاءًا  
دُونَ التِّفَاتِ غَيْرِهِ فِي الْوَاقِعِ  
مُسَبَّبًا لَكِنْ مِنَ الْمُسَبَّبِ

### «المسألة السابعة»

- 474- وَمَا أَتَى النَّهْيُ عَنِ الدُّخُولِ  
475- فَوَاضِحٌ فِيهِ انْحِتَامُ الطَّلَبِ  
476- سِوَاءِ الْقَصْدِ إِلَى أَنْ يَقَعَا  
477- وَحَيْثُ لَا نَهْيَ فَذَا لَا يُطْلَبُ  
478- وَهُوَ صَحِيحٌ فِي جَمِيعِ الرُّتَبِ  
479- لَا كُنَّ فِي الْأُولَى اعْتِقَادُ الْمُعْتَقِدِ  
480- فَلَا يَكُونُ مُبْطَلًا لِمَا طُلِبَ  
481- وَفِي الْأُصُولِ خُلْفٌ ذَا الْأَصْلِ اجْتِلِبَ  
فِيهِ مِنَ الْأَسْبَابِ فِي الْمَنْقُولِ  
شَرْعًا بِرَفْعِ ذَلِكَ الْمُسَبَّبِ  
مُسَبَّبٌ وَعَدَمُ الْقَصْدِ مَعَا  
فِي حَالَةٍ أَنْ يُرْفَعَ التَّسَبُّبُ  
مُتَّضِحٌ مِنْ انْتِفَاءِ السَّبَبِ  
مَعْصِيَةً قَدْ قَارَنْتَ لِمَا قُصِدَ  
شَرْعًا وَلَا لِمَا لِإِذْنٍ قَدْ نُسِبَ  
مِثْلُ الصَّلَاةِ فِي مَكَانٍ قَدْ غُصِبَ

### «المسألة الثامنة»

- 482- وَمُنْزِلٌ فِي الشَّرْعِ وَقَعَ السَّبَبُ  
483- مَعَ قَصْدِهِ أَوْ دُونَهُ وَقَاعِدُهُ  
484- كَنِسْبَةِ الشَّبَعِ وَالْإِرْوَاءِ  
485- كَذَاكَ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَسَبَّبُ  
486- فَمُنْذُ صَحَّ فِي الْمُسَبَّبَاتِ  
487- جَرَى كَذَاكَ الشَّرْعُ فِي أَسْبَابِهِ  
مَنْزِلَةُ الْإِيقَاعِ لِلْمُسَبَّبِ  
مَجْرَى عَوَائِدِ الْوُجُودِ شَاهِدُهُ  
إِلَى الطَّعَامِ عَادَةً وَالْمَاءِ  
عَنْ كَسْبِنَا طَرًّا إِلَيْنَا تُنْسَبُ  
الْجَرِيُّ عَلَى الْأَسْبَابِ فِي الْعَادَاتِ  
مَجْرَى الَّذِي لَنَا اعْتِيَادُ بَابِهِ

- 488- وَكَمْ دَلِيلٍ جَاءَ فِي الْمَسْمُوعِ  
 489- لَا كِنَ عَلَى الْفِعْلِ بِالْاِكْتِسَابِ  
 490- وَالشَّرْعُ قَدْ مَيَّزَ فِي الْأَفْعَالِ  
 491- بَيْنَ الَّذِي تَعْظُمُ فِيهِ الْمَصْلَحَةُ  
 492- أَوِ الَّذِي تَعْظُمُ فِيهِ الْمَفْسَدَةُ  
 493- وَبَيْنَ مَا لَيْسَ بِذِي الْوَتِيرَةِ  
 بِنِسْبَةِ الْمَشْرُوعِ وَالْمَمْنُوعِ  
 تَرْتُبُ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ  
 بِمُقْتَضَى التَّفْصِيلِ وَالْإِجْمَالِ  
 بِجَعْلِهِ فِي الدِّينِ رُكْنًا أَوْضَحَهُ  
 فِي كِبَائِرِ الذُّنُوبِ عَدَدَهُ  
 فَعَدَّهُ إِحْسَانًا أَوْ صَغِيرَةً

### «المسألة التاسعة»

- 494- وَحَيْثُ قِيلَ فِي الْمُسَبِّبَاتِ  
 495- وَإِنَّمَا التَّكْلِيفُ بِالْأَسْبَابِ  
 496- مِنْ ذَاكَ أَنَّ مَنْ أَتَى بِالسَّبَبِ  
 497- ثُمَّ نَوَى فِي ذَلِكَ الْمُسَبِّبِ  
 498- فَلَا يَكُونُ مِثْلَ ذَا بِحَالِ  
 499- بِمَنْعِهِ مَا لَا يُطِيقُ مَنْعُهُ  
 500- وَمَقْصِدُ الشَّارِعِ فِي الْمُسَبِّبِ  
 501- وَقَضْدُ ذَا خَالَفَ قَضْدَ الشَّارِعِ  
 502- وَلَيْسَ هَذَا مِنْ قَبِيلِ الرَّفْضِ  
 503- وَإِنْ يَكُنْ فِي فِعْلِهِ ذَاكَ السَّبَبُ  
 504- فَإِنَّ ذَا لَا يُذَرِّكُ الْمُسَبِّبَا  
 505- إِذِ الْوُقُوعُ أَوْ سِوَاهُ مَا لَهُ  
 506- وَمَعَ ذَا السَّبَبِ عِنْدَ الشَّارِعِ  
 507- وَمِنْهُ حِفْظُهُ لِذَلِكَ السَّبَبِ  
 لَيْسَتْ إِلَى الْعِبَادِ مَقْدُورَاتِ  
 يُبْنَى عَلَى الْحُكْمِ فِي أَبْوَابِ  
 لَا كِنَ عَلَى كَمَالِهِ الْمُسْتَوْجِبِ  
 أَنْ لَا يُرَى عَنْ ذَلِكَ التَّسَبُّبِ  
 وَقَضْدُهُ تَكْلُفُ الْمُحَالِ  
 وَرَفْعُهُ مَا لَمْ يُكْلَفْ رَفْعُهُ  
 وَقُوعُهُ عِنْدَ وَقُوعِ السَّبَبِ  
 فَلَيْسَ فِي الْبُطْلَانِ مِنْ مُنَازَعِ  
 فَيُنْسَبُ الْأَضْلُ بِهِ لِلنَّقْضِ  
 لَمْ يَأْتِ بِاسْتِكْمَالِ مَا فِيهِ وَجِبَ  
 بِكُلِّ حَالٍ شَاءَ ذَاكَ أَوْ أَبَا  
 فِيهِ اخْتِيَارُ فَيُرَى قَدْ نَالَهُ  
 مَا اسْتَكْمَلَ الشُّرُوطَ دُونَ مَانِعِ  
 فَلَا يُرَى فِي غَيْرِهِ لَهُ أَرْبُ



- 508- وَالْأَمْنُ مَعَهُ مِنْ لُحُوقِ التَّعَبِ  
 509- وَكَثْرَةُ الثَّوَابِ فِي الْعَادَاتِ  
 510- وَلِلْمَقَامَاتِ بِذَاكَ يُغْلِي  
 وَرَاحَةُ النَّفْسِ مِنَ الْمُسَبِّبِ  
 وَالْإِرْتِقَاءُ فِي الْعِبَادِيَّاتِ  
 كَالصَّبْرِ وَالتَّفْوِيزِ وَالتَّوَكُّلِ

### «المسألة العاشرة»

- 511- كَوْنُ الْمُسَبِّبَاتِ قَدْ تَرْتَّبَتْ  
 512- وَتَنْبَنِي لِجِهَةِ الْمُكَلَّفِ  
 513- مِنْهَا إِذَا يَكُونُ ذَا الْمُسَبِّبِ  
 514- فَهُوَ لِذَاكَ مَعَ تَعَاطِي السَّبَبِ  
 515- وَرُبَّمَا أَبْدَى لَهُ التَّسَبُّبُ  
 516- مِنْ جِهَةِ الْخَيْرِ أَوِ الشَّرِّ مَعَا  
 517- وَإِنَّ مِنْهَا عِنْدَ الْإِلْتِفَاتِ  
 518- زَوَالٌ مَا يَغْرِضُ مِنْ إِشْكَالِ  
 519- إِنْ عَارَضَتْ أَحْكَامُ أَسْبَابٍ بَدَتْ  
 520- كَمَنْ لَهُ تَوَسُّطٌ فِي أَرْضِ  
 شَرْعاً عَلَى الْأَسْبَابِ حُكْمٌ قَدْ ثَبَتَ  
 عَلَيْهِ أَشْيَاءٌ بِلاَ تَخْلُفِ  
 بِمُقْتَضَى الشَّرْعِ إِلَيْهِ يُنْسَبُ  
 مُلْتَفِتٌ لِجِهَةِ الْمُسَبِّبِ  
 مِنْ أَمْرِهِ مَا لَمْ يَكُنْ يَحْتَسِبُ  
 وَكَمْ دَلِيلٌ عَاضِدٌ مَا فُرِّعَا  
 مَعَ سَبَبٍ إِلَى الْمُسَبِّبَاتِ  
 فِي بَعْضِ مَا يَكُونُ ذَا اخْتِمَالِ  
 فِي الْحُكْمِ أَسْبَاباً لَهُ تَقَدَّمَتْ  
 لِغَيْرِهِ وَتَابَ كَيْفَ يَمْضِي

### «فصل»

- 521- وَاللَّهُ مُجَرِّ لِلْمُسَبِّبَاتِ  
 522- فَهِيَ إِذَا تَجَرَّى عَلَى مِنْهَا جِهَهَا  
 523- لِذَاكَ إِنْ يَبْدُ بِهَا نَقْصٌ خَلَلُ  
 524- فَإِنْ يَكُنْ عَلَى تَمَامٍ ارْتَفَعَ  
 525- وَمِنْ هُنَا يَبْدُو بِالْإِنْتِزَاعِ  
 526- إِذَا بَدَأَ مِنْ حَالِهِمْ تَغْرِيرُ  
 بِحَسَبِ الْأَسْبَابِ فِي الْعَادَاتِ  
 عِنْدَ اسْتِقَامِهَا وَفِي اغْوِجَاجِهَا  
 يُنْظَرُ إِلَى تَسَبُّبِ كَيْفَ حَصَلَ  
 لَوْمْ وَإِلَّا فَالْمَلَامُ قَدْ وَقَعَ  
 الْأَضْلُ فِي التَّضْمِينِ لِلصَّنَاعِ  
 أَوْ ظَهَرَ التَّفْرِيطُ وَالتَّقْصِيرُ

- 527- وَالْاجْتِهَادُ فِي امْتِثَالِ مَا أُمِرَ  
 528- وَفِي الْمُسَبَّبَاتِ مَا قَدْ عَمَّا  
 529- كَمِثْلِ قَطْعِ الرِّزْقِ فِي الزَّمَانِ  
 530- وَمِثْلُ الْإِنْتِفَاعِ بِالْمَبِيعِ  
 وَفِي اجْتِنَابِ مَا لَدَى النَّهْيِ اعْتِبَرُ  
 وَبَعْضُهَا يَخُصُّ مِنْ قَدْ أَمَّا  
 بِالنَّقْصِ لِلْمِكْيَالِ وَالْمِيزَانِ  
 حِلًّا وَكَالشُّكْرِ مِنَ الْمَمْنُوعِ

### «المسألة الحادية عشرة»

- 531- وَالسَّبَبُ الْمَمْنُوعُ فِي الْمَوَارِدِ  
 532- وَعَكْسُهُ الْمُخْتَصُّ بِالْمَصَالِحِ  
 533- وَالْعَكْسُ إِنْ يَبْدُ بِكُلِّ وَاحِدٍ  
 534- وَإِنَّمَا ذَاكَ بِحُكْمِ الْعَرَضِ  
 535- وَالْوَاجِبُ التَّمَاسُّ أَسْبَابٍ أُخَرُ  
 536- كَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالْجِهَادِ  
 537- فَذَاكَ مَشْرُوعٌ وَهَبُهُ أَوْقَعًا  
 538- وَذَا مِنْ الْمَمْنُوعِ هَبُهُ أَبَدًا  
 539- وَحَيْثُمَا لَمْ يَنْتَهِضْ مَا أَثْمَرَا  
 540- فَهَاهُنَا إِنْ لَمْ يَلُخْ فِيهِ سَبَبٌ  
 541- وَإِنْ يَكُنْ ذَا سَبَبٍ فِيهِ ظَهَرَ  
 542- وَإِنْ يَكُنْ مُسْتَبْهَمًا لِمَنْ نَظَرَ  
 هُوَ الَّذِي يَخْتَصُّ بِالْمَفَاسِدِ  
 مَا كَانَ مَشْرُوعًا لِأَمْرِ صَالِحٍ  
 لَيْسَ بِحُكْمِ الْأَضْلِ فِي الْمَقَاصِدِ  
 التَّبَعِيَّاتِ لِأَضْلِ الْغَرَضِ  
 تَنَاسِبُ الْحُكْمِ الَّذِي بَعْدُ ظَهَرَ  
 وَمَا مِنَ النِّكَاحِ ذُو فَسَادٍ  
 مَفْسَدَةٌ فِي النَّفْسِ وَالْمَالِ مَعَا  
 مَضْلَحَةٌ بَعْدُ إِلَيْهَا أَدَى  
 لِأَنْ يُرَى الشَّرْعُ لَهُ مُعْتَبَرًا  
 ثَانٍ فَالْإِلْغَاءُ لِهَذَا قَدْ وَجَبَ  
 بِالْعِلْمِ أَوْ بِالظَّنِّ فَهُوَ مُعْتَبَرُ  
 فِي شَأْنِهِ فَهُوَ مَحَلٌّ لِلنَّظَرِ

### «المسألة الثانية عشرة»

- 543- وَجُمْلَةُ الْأَسْبَابِ حَيْثُ وَقَعَتْ  
 544- وَهِيَ الْمَصَالِحُ الَّتِي تُجْتَلَبُ  
 545- وَهِنَّ أَقْسَامٌ فَقِسْمٌ عُلِمَتْ  
 لِتَخْصُلَ الْمُسَبَّبَاتُ شُرْعَتْ  
 أَوِ الْمَفَاسِدُ الَّتِي تُجْتَنَبُ  
 شُرْعِيَّةُ الْأَسْبَابِ فِيهِ وَبَدَتْ



- 546- إِمَّا بِقَضْدِ أَوَّلٍ فِي الْأَوَّلِ  
 547- فَذَا صَحِيحٌ عِنْدَهُ التَّسَبُّبُ  
 548- مِثْلُ النِّكَاحِ شَرْعُهُ لِلنَّسْلِ  
 549- وَآخِرُ الْعِلْمِ أَوِ الظَّنِّ قَضَى  
 550- فَلَا يَصِحُّ هَاهُنَا التَّسَبُّبُ  
 551- وَمَا أَتَى يُوهِمُ عَكْسَ مَا ذُكِرَ  
 552- كَصِحَّةِ التَّغْلِيْقِ لِلطَّلَاقِ  
 553- فَهُوَ لَدَى الْمُجِيزِ عَنْ ذَا يَخْرُجُ  
 أَوْ تَابِعٍ فِي تَابِعِي مُكْمِلٍ  
 وَهُوَ بِإِذْنِ الشَّرْعِ فِيهِ يُطْلَبُ  
 وَبَعْدَهُ تَمَتُّعٌ بِالْأَهْلِ  
 بِأَنَّهُ لِلشَّرْعِ غَيْرُ مُقْتَضَى  
 بِسَبَبٍ لَيْسَ لِشَرْعٍ يُنْسَبُ  
 مِمَّا بِهِ الْجَوَازُ شَرْعاً اغْتَبِرَ  
 قَبْلَ انْعِقَادِ الْعَقْدِ وَالْعِتَاقِ  
 وَمَا هُنَا أَضْلٌ يُرَى يَنْدَرِجُ

### «المسألة الثالثة عشرة»

- 554- وَذَاكَ أَنَّ السَّبَبَ الْمَشْرُوعَا  
 555- إِنْ عُلِمَ الْوُقُوعُ أَوْ ظُنَّ فَذَا  
 556- وَعَكْسُ ذَا إِمَّا يُرَى لَا يَقْبَلُ  
 557- فَلَيْسَ ذَاكَ سَبَباً شَرْعاً هُنَا  
 558- إِمَّا لِأَمْرِ خَارِجِيٍّ وَالْمَحَلِّ  
 559- وَالْخُلْفُ سَائِغٌ وَكُلُّ صَوِّبَا  
 560- وَثَالِثٌ فِي حَيْزِ الْإِمْكَانِ هَلْ  
 561- فَذَا مَحَلٌّ نَظَرٍ مُسْتَشْكِلُ  
 562- وَعَدَمُ الْإِقْدَامِ فِي التَّسَبُّبِ  
 لِحِكْمَةٍ مَظْلُوبَةٍ وَقُوعَا  
 شَرْعِيَّةُ الْحُكْمِ لَدَيْهِ تُحْتَذَى  
 حِكْمَتُهُ الْمَحَلُّ حِينَ يُعْمَلُ  
 كَزَجْرِ غَيْرِ عَاقِلٍ إِذَا جَنَى  
 يَقْبَلُهَا فَالْأَمْرُ هَاهُنَا اخْتِمَلُ  
 دَلِيلُهُ فِيمَا إِلَيْهِ ذَهَبَا  
 يَقْصِدُهُ الشَّارِعُ أَمْ لَا قَدْ حَصَلَ  
 لِأَنَّهُ لَذَا وَذَا يَحْتَمِلُ  
 أَوَّلَى مِنَ الْإِقْدَامِ فَاَنْظُرْ تُصِيبُ

### «المسألة الرابعة عشرة»

- 563- كَمَا يُرَى تَرْتَّبُ الْأَحْكَامِ فِي  
 مَشْرُوعِ الْأَسْبَابِ مِنَ الضَّمَنِ اقْتُفِي

- 564- وَهَكَذَا الْمَمْنُوعُ مِنْهَا مُطْلَقًا  
 565- وَقَدْ تُرَى مَضْلَحَةٌ تُرْتَّبُ  
 566- كَالْقَتْلِ عَنْهُ عِثْقٌ مَنْ قَدْ دُبِّرَا  
 567- فَالْأَوَّلُ الْعَاقِلُ غَيْرُ قَاصِدٍ  
 568- وَالْقَصْدُ لِلثَّانِي يَكُونُ إِمَّا  
 569- فَذَاكَ غَيْرُ قَادِحٍ مَهْمَا أَتَى  
 570- إِلَّا بِحَيْثُ سُدَّتِ الذَّرَائِعُ  
 571- إِمَّا لِمَا يَتَّبِعُ حُكْمَ السَّبَبِ  
 572- فَذَا تَسَبُّبٌ بِغَيْرِ سَبَبٍ  
 573- لَكِنَّهُ بَعْدُ مَجَالٌ لِلنَّظَرِ  
 574- فَمَنْ رَأَى الْقَصْدَ بِهَذَا الْوَاقِعِ  
 575- عَامِلَ بِالنَّقِیْضِ لِلْمَقْصُودِ  
 576- دَلِيلُهُ النَّصُّ عَلَى حِرْمَانِ  
 577- وَمَنْ رَأَى الشَّرْعَ أَرَادَ سَبَبًا  
 578- أَجْرَاهُ كَالْأَوَّلِ فِي الْمَوَارِدِ
- كَالْقَطْعِ وَالضَّمَانِ فِيمَا سُرِقَا  
 عَلَيْهِ بِالضَّمَنِ اقْتِضَاهَا السَّبَبُ  
 وَالْغَضَبِ عَنْهُ مِلْكٌ مَا تَغَيَّرَا  
 لَهُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَفَاسِدِ  
 لِمَا اسْتَقَرَّ الْمَنْعُ فِيهِ حُكْمًا  
 فِي مَضْلَحِي الْحُكْمِ حَيْثُ ثَبَتَا  
 فَالْقَتْلُ لِلتَّشْفِي الْإِرْثُ مَانِعُ  
 مَضْلَحَةٍ بِالضَّمَنِ فِي التَّسَبُّبِ  
 إِذْ لَيْسَ لِلْمَشْرُوعِ بِالْمُنْتَسِبِ  
 مُلْغَى لِقَوْمٍ وَلِقَوْمٍ مُعْتَبَرُ  
 مُنَاقِضًا مَعْنَاهُ قَصْدُ الشَّارِعِ  
 وَذَاكَ أَضْلُ ثَابِتِ الْوُجُودِ  
 إِرْثِ الَّذِي يَقْتُلُ بِالْعُدْوَانِ  
 لِمَا عَلَيْهِ جُمْلَةٌ تُرْتَّبَا  
 وَلَمْ يُرَاعَ فِيهِ قَصْدُ الْقَاصِدِ

### الفصل الثاني في الشروط وفيه مسائل

#### «المسألة الأولى»

- 579- الشَّرْطُ فِي هَذَا الْكِتَابِ هُوَ مَا  
 580- وَمُكْمَلًا مَشْرُوطُهُ فِيمَا اقْتَضَى  
 581- وَهَبُهُ وَصَفَتْ عِلَّةٌ أَوْ سَبَبٌ  
 582- أَوْ الْمَحَلُّ أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ
- يَكُونُ وَضْفًا قَدْ أَتَى مُتَمِّمًا  
 أَوْ مَا اقْتَضَاهُ الْحُكْمُ فِيهِ مِنْ قَضَا  
 أَوْ وَصَفَتْ مَعْلُولٍ أَوْ الْمُسَبَّبُ  
 مِمَّا يَكُونُ نَهَجَ ذَاكَ سَالِكَا

#### «المسألة الثانية»

- 583- السَّبَبُ الْمَقْصُودُ فِيهِ هُوَ مَا  
 وَضِعَ فِي الشَّرْعِ لِحُكْمٍ عُلِمَا



- 584- لِحِكْمَةٍ لِلْحُكْمِ مُقْتَضَاةٍ  
مِثْلُ النَّصَابِ سَبَبُ الزَّكَاةِ  
585- وَالْعِلَّةُ الْحُكْمُ وَالْمَصَالِحُ  
وَذَاكَ فِي الْأَمْرِ وَالْإِذْنِ وَاضِحٌ  
586- أَوْ الْمَفَاسِدُ الَّتِي تَعَلَّقَتْ  
بِهَا النَّوَاهِي مُطْلَقًا حَيْثُ أَتَتْ  
587- كَمِثْلِ تَشْوِيشِ النُّفُوسِ بِالْغَضَبِ  
وَالْمَانِعُ الْمَقْصُودُ هَاهُنَا السَّبَبُ  
588- الْمُقْتَضَى لِعِلَّةٍ تُنَافِي

### «المسألة الثالثة»

- 589- وَأَضْرَبُ الشُّرُوطِ فِي التَّعْرِيفِ  
عَقْلِيَّةٌ كَالْفَهْمِ فِي التَّكْلِيفِ  
590- عَادِيَّةٌ كَالْأَكْلِ فِي الْحَيَاةِ  
شَرْعِيَّةٌ كَالْحَوْلِ فِي الزَّكَاةِ  
591- وَالثَّلَاثُ الْمَقْصُودُ ثُمَّ إِنْ وَقَعَ  
ذِكْرُ لِغَيْرِهِ فَمِنْ حَيْثُ التَّبَعُ  
592- إِنْ كَانَ مُبْدِيًا لِحُكْمِ الشَّرْعِ  
فَهُوَ إِذَا لِذَاكَ شَرْطُ شَرْعِي

### «المسألة الرابعة»

- 593- وَالشَّرْطُ مَعَ مَشْرُوطِهِ حَيْثُ أَتَى  
كَالْوَضْفِ مَعَ مَوْصُوفِهِ قَدْ ثَبَتَا  
594- مُسْتَنِدٌ ذَاكَ لِإِسْتِقْرَاءِ  
فِي الشَّرْعِ لِلشُّرُوطِ بِالسَّوَاءِ  
595- وَيُشْكِلُ الْإِيْمَانُ شَرْطُ الْقُرْبَةِ  
وَالْعَقْلُ تَكْلِيفًا كَهَذِي النِّسْبَةِ  
596- فَذَا كَهَذَا عُمْدَةٌ وَأَوَّلُ  
كَيْفَ يُقَالُ عَنْهُ أَنَّهُ مُكْمِلُ  
597- وَيُرْفَعُ الْإِشْكَالُ فِي الْقَضِيَّةِ  
بِعَدِّ هَاذَيْنِ مِنَ الْعَقْلِيَّةِ  
598- أَوْ أَنْ يُعَادَ الشَّرْطُ لِلْمُكَلَّفِ  
وَهُوَ مَحَلٌّ وَهُوَ بِالْقَصْدِ يَفِي

### «المسألة الخامسة»

- 599- قَدْ صَحَّ فِي الْأُصُولِ أَنَّ السَّبَبَا  
إِنْ يَكُنِ التَّأْثِيرُ قَدْ تَرْتَّبَا  
600- فِيهِ عَلَى شَرْطٍ لَهُ فَمَا يَقَعُ  
مُسَبَّبٌ إِلَّا إِذَا الشَّرْطُ وَقَعَ  
601- شَرْطُ كَمَالٍ كَانَ أَوْ إِجْزَاءِ  
الْحُكْمُ فِيهِمَا عَلَى السَّوَاءِ

- 602- إِذْ لَوْ بَدَأَ الْمَشْرُوطُ دُونَ الشَّرْطِ لَمْ  
يَكُنْ بِهِ شَرْطاً فَكَانَ كَالْعَدَمِ  
603- وَمَا أَتَى يُوْهِمُ غَيْرَ مَا ذُكِرَ  
فِي الْفِقْهِ لَا يَنْقُضُهُ إِذَا اُعْتُبِرَ  
604- كَمِثْلِ تَقْدِيمِ الزَّكَاةِ عِنْدَ مَنْ  
يُجِيزُ وَالْعَفْوِ وَمَا الشَّرْطُ اقْتَرَنَ

### «المسألة السادسة»

- 605- ثُمَّ الشَّرُوطُ فِي اِعْتِبَارِ الشَّرْعِ  
606- كَالْحَوْلِ لِلزَّكَاةِ لَا مَقْصِدَ فِي  
607- إِمَّا إِلَى الْخِطَابِ بِالتَّكْلِيفِ  
608- كَالْأَخْذِ لِلزَّيْنَةِ وَالطَّهَارَةِ  
609- فَذَا بِهِ لِلشَّرْعِ قَصْدٌ قَدْ ظَهَرَ  
610- وَالشَّرْطُ فِيمَا الشَّرْعُ فِيهِ خَيْرًا  
تَرْجِعُ إِمَّا لِخِطَابِ الْوَضْعِ  
تَحْصِيلِهِ شَرْعاً وَلَا أَنْ يَنْتَفِي  
بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ لَدَى التَّضْرِيفِ  
وَالْعَقْدِ لِلتَّحْلِيلِ بِالْإِجَارَةِ  
فِي تَرْكِ مَا نَهَى وَفِعْلِ مَا أَمَرَ  
إِنْ كَانَ فَهُوَ مِثْلُ مَا تَقَرَّرَا

### «المسألة السابعة»

- 611- وَفِعْلٌ مَقْدُورٍ الشَّرُوطِ إِنْ وَقَعَ  
612- وَذَاكَ أَنْ يَقْصِدَ مَنْ لَهُ ذَهَبٌ  
613- كَيْ لَا يُرَى لَهُ بِذَاكَ مِنْ أَثَرٍ  
614- وَإِنْ يَكُ الْقَصْدُ لَهُ مِنْ حَيْثُ مَا  
615- بِالْإِذْنِ وَالنَّهْيِ مَعاً وَالْأَمْرِ  
616- وَالْحُكْمُ مَعَ وُجُودِهِ مَوْجُودٌ  
أَوْ تَرْكِهِ قِسْمَانِ قِسْمٌ امْتَنَعَ  
إِسْقَاطِ حُكْمِ الْاِقْتِضَاءِ فِي السَّبَبِ  
فَذَاكَ مَعْنَى بَاطِلٌ لَا يُعْتَبَرُ  
هُوَ مِنَ التَّكْلِيفِ أَمْرٌ حَتَمًا  
فَهُوَ صَحِيحُ الْحُكْمِ حَيْثُ يَجْرِي  
وَهُوَ بِحَالٍ فَقْدُهُ مَفْقُودٌ

### «المسألة الثامنة»

- 617- وَالشَّرْطُ مَعَ مَشْرُوطِهِ أَقْسَامُ  
618- فَذَاكَ مَا لَا يُمْتَرَى فِي صِحَّتِهِ  
619- أَوْ لَا مُلَائِمٍ وَلَا مُكَمَّلٍ  
كَالْاِعْتِكَافِ شَرْطُهُ الصِّيَامُ  
لِأَنَّهُ مُكَمَّلٌ لِحِكْمَتِهِ  
لِحِكْمَةٍ بَلْ هُوَ ضِدُّ مُبْطِلٍ



620. فَذَاكَ لَا إِشْكَالَ فِي إِيْطَالِهِ  
لِمَا بَدَأَ مِنْ اخْتِلَافِ حَالِهِ  
621. وَثَالِثٌ يُرَى عَلَى الْمَسَالِمَةِ  
بِلَا مُنَافَاةٍ وَلَا مُلَائِمَةِ  
622. فَهُوَ مَجَالٌ نَظَرِ الْأَذْهَانِ  
فِي جَعْلِهِ كَأَوَّلِ أَوْ ثَانِ  
623. وَيَنْبَغِي التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْعَادَةِ  
فِيهِ وَبَيْنَ جِهَةِ الْعِبَادَةِ  
624. إِذْ عَدَمُ التَّنَافِي فِي الْعَادَاتِ  
كَافٍ عَلَى عَكْسِ التَّعَبُّدَاتِ

### الفصل الثالث

#### في الموانع، وفيه مسائل

##### «المسألة الأولى»

625. مَوَانِعُ الْأَحْكَامِ إِمَّا رَافِعُ  
لَأَضْلٍ مَا يَطْلُبُ مِنْهَا الشَّارِعُ  
626. لَا يُمَكِّنُ اجْتِمَاعُهُ مَعَ الطَّلَبِ  
كَمِثْلِ كُلِّ مَا بِهِ الْعَقْلُ ذَهَبُ  
627. فَالشَّرْطُ فِي تَعَلُّقِ الْخِطَابِ  
إِمْكَانُ فَهْمِهِ مِنَ الْأَلْبَابِ  
628. وَرَافِعٌ لَهُ وَ لَا كُنْ يُمَكِّنُ  
حُصُولُهُ كَالْحَيْضِ وَهُوَ بَيِّنُ  
629. وَرَافِعٌ لِحُكْمِ الْإِنْجَتَامِ  
لَا الْأَضْلِ مِثْلُ الرِّقِّ فِي أَحْكَامِ  
630. وَآخِرُ الْمَعْنَى بِهِ رَفْعُ الْحَرْجِ  
وَسَبَبُ الرُّخْصَةِ فِي هَذَا أَنْدَرَجُ

##### «المسألة الثانية»

631. وَكُلُّهَا لَا قَصْدَ فِي ارْتِفَاعِهَا  
لِلشَّرْعِ إِنْ كَانَتْ وَلَا إِيقَاعِهَا  
632. وَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ ضَرْبٌ اقْتُفِي  
مِنْ جِهَةِ التَّكْلِيفِ لِلْمُكَلَّفِ  
633. مِنْ حَيْثُ أَنْ أُلْفِيَ مَأْمُورًا بِهِ  
أَوْ حَاصِلًا بِالِإِذْنِ أَوْ عَنْهُ نُهْيُ  
634. كَالْكُفْرِ مَانِعٌ مِنَ الْأَعْمَالِ  
فَذَاكَ وَاضِحٌ بِلَا إِشْكَالِ  
635. لَا كِنَّهُ مِنْ حَيْثُ هَذَا فِي النَّظَرِ  
لَيْسَ بِمَقْصُودٍ بِهَذَا الْمُعْتَبَرِ  
636. ثَانِيهِمَا الْمَقْصُودُ مَا قَدْ دَخَلَ  
تَحْتَ خِطَابِ الْوَضْعِ حَيْثُ يُجْتَلَى

637- لَا كِنَّ مَعَ تَوَجُّهِ الْمُكَلَّفِ إِلَيْهِ قَصْدًا ذَا بِتَفْصِيلٍ حَفِي

### «المسألة الثالثة»

- 638- فَإِنْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ التَّضْرِيفِ  
639- لِكَوْنِهِ مِمَّا بِهِ قَدْ أَمِرَا  
640- فَذَاكَ ظَاهِرٌ كَمُسْتَدِينٍ  
641- وَيُنَبِّنِي الْأَحْكَامُ فِي الْمَوَاقِعِ  
642- وَإِنْ يَكُنْ تَحْصِيلُ ذَاكَ الْمَانِعِ  
643- فَبِالْكِتَابِ مَنْعُهُ وَالسُّنَّةِ  
644- وَمَا مَضَى فِي الشَّرْطِ قَبْلُ جَارٍ
- بِمُقْتَضَى الْخِطَابِ بِالتَّكْلِيفِ  
أَوْ صُدَّ عَنْهُ أَوْ غَدَا مُخَيَّرَا  
لِحَاجَةِ بَدَثَ لَهُ فِي الْحِينِ  
بِحَسَبِ الْحُصُولِ لِلْمَوَانِعِ  
بِقَصْدِ الْإِسْقَاطِ لِحُكْمِ الشَّارِعِ  
وَانْظُرْ إِلَى قِصَّةِ صَاحِبِ الْجَنَّةِ  
هُنَا فَلَا فَائِدَ فِي التَّكْرَارِ

### الفصل الرابع: في الصحة والبطلان، وفيه مسائل

#### «المسألة الأولى»

- 645- وَتُظَلِّقُ الصَّحَّةُ إِطْلَاقَيْنِ  
646- فَتُظَلِّقُ الصَّحَّةُ فِي الْعِبَادَةِ  
647- أَوْ أَنَّهَا وَسِيلَةُ الثَّوَابِ  
648- وَهِيَ لَدَى الْعَادَةِ مَا يُحْصَلُ  
649- أَوْ امْتِثَالُ الشَّرْعِ بِالتَّحَرِّيِ
- بِحَسَبِ الْأَحْكَامِ فِي الدَّارَيْنِ  
دُنْيَا عَلَى الْإِجْزَاءِ فَلَا إِعَادَةَ  
مَرْجُوءَةَ الْقَبُولِ فِي الْحِسَابِ  
شَرْعًا مَا الْإِنْتِفَاعُ عَنْهُ يَحْصَلُ  
فِي الْإِذْنِ أَوْ فِي النَّهْيِ أَوْ فِي الْأَمْرِ

#### «المسألة الثانية»

- 650- وَإِذْ عَرَفْتَ ذَاكَ فَالْبُطْلَانُ  
651- حَاصِلُهُ مَا قَدْ يُرَى فِي الْوَاقِعِ  
652- فِي نَفْسِ ذَاكَ الْفِعْلِ أَوْ فِي الْوَصْفِ
- عَكْسُ الَّذِي قُرِّرَ فِيهِ الشَّانُ  
مُخَالَفًا فِي الْحُكْمِ قَصْدَ الشَّارِعِ  
عَلَى الَّذِي لَهُمْ بِهِ مِنْ خُلْفٍ



«المسألة الثالثة»

- 653- وَفِيهِ تَفْصِيلٌ لِأَمْرِ بَادٍ  
654- فَمَا يُرَى عَنْ غَيْرِ قَصْدٍ قَدْ وَقَعَ  
655- وَالْفِعْلُ بِالْقَصْدِ لِنَيْلِ الْغَرَضِ  
656- وَإِنْ بِهِ التَّكْلِيفُ قَدْ تَعَلَّقَا  
657- وَتَحْتَ ذَا يَدْخُلُ مَا عَنْهُ نُهْيُ  
658- وَمِثْلُهُ الْفِعْلُ مَعَ اسْتِشْعَارِ  
659- وَتَرْكُ مَا كَانَ مِنَ الْمَحَارِمِ  
660- وَكُلُّهَا بَاطِلَةٌ الْمَتَاتِ  
661- وَالْفِعْلُ لِلشَّيْءِ مَعَ اسْتِشْعَارِ  
662- كَفَاعِلِ الْمُبَاحِ بَعْدَ عِلْمِهِ  
663- فَذَا الَّذِي فِيهِ تَعَيَّنَ النَّظَرُ  
664- إِذِ امْتِثَالَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ مَعَا  
665- وَتَرْكُ الْاِمْتِثَالِ فِي الْوُجْهَيْنِ  
666- فَالْفِعْلُ لِلْمُبَاحِ أَوْ تَرْكُ لَهُ  
667- يَبْطُلُ بِاعْتِبَارِ حَالِ الْأُخْرَى  
668- فَإِنْ يَكُنْ فِي الْحِظِّ قَدْ تَحَرَّى  
669- دُونَ سِوَاهُ فَهُنَا قَدْ ثَبَتَا  
670- وَمِثْلُ ذَا الْإِبَاحَةِ الْمَطْلُوبَةُ  
671- وَإِنَّ لِلصَّحَّةِ فِي الْعَادَاتِ
- بِنِسْبَةِ الْعَادِي لِلْمَعَادِ  
فَالنَّيْلُ لِلثَّوَابِ هَاهُنَا ارْتَفَعَ  
مُجَرِّدًا لِمِثْلِ ذَاكَ يَفْتَضِي  
أَوْ كَانَ وَاجِبًا عَلَيْهِ مُطْلَقًا  
وَصَدَّ حُكْمَ الطَّبَعِ عَنْ أَخْذِ بِهِ  
تَوَافُقِ بِحُكْمِ الْإِضْطِرَّارِ  
خَوْفِ افْتِضَاحِ أَوْ عِقَابِ حَاكِمِ  
فَإِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ  
تَوَافُقِ بِحُكْمِ الْإِخْتِيَارِ  
بِأَنَّهُ مُخَيَّرٌ فِي حُكْمِهِ  
فِيمَا أُبِيحَ لَا سِوَاهُ إِنْ ظَهَرَ  
بِالْاِعْتِبَارَيْنِ صَحِيحٌ تَبَعًا  
إِنْ كَانَ بَاطِلٌ بِالْإِطْلَاقَيْنِ  
مِنْ جِهَةِ الْحِظِّ لِمَنْ أَعْمَلَهُ  
إِذْ لَا يُفِيدُ قَصْدُ ذَاكَ أَجْرًا  
نَيْلَ الَّذِي الْإِذْنُ بِهِ اسْتَقَرَّ  
تَرْتُّبُ الثَّوَابِ شَرْعًا وَأَتَى  
بِالْكُلِّ فِعْلُهَا بِهِ مَثُوبَةٌ  
كَذَاكَ تَقْسِيمٌ وَسَوْفَ يَأْتِي

## الفصل الخامس: في العزيمة والرخصة، وفيه مسائل

### «المسألة الأولى»

- 672- عَزِيمَةُ الْأَحْكَامِ مَا قَدْ شُرِّعَا  
673- وَالرُّخْصَةُ الْمَشْرُوعُ عِنْدَ عُذْرِ  
674- بِحُكْمِ الِاسْتِثْنَاءِ مِنْ أَصْلِ كُلِّي  
675- مَعَ اقْتِصَارٍ بَعْدُ فِي التَّصَرُّفِ  
676- وَتُطْلَقُ الرُّخْصَةُ فِي الْمُسْتَثْنَى  
677- دُونَ اغْتِبَارِ الْعُذْرِ كَالْقِرَاضِ  
678- وَرُبَّمَا يُطْلَقُ لَفْظُ الرُّخْصَةِ  
679- وَتُطْلَقُ الرُّخْصَةُ بِاغْتِبَارِ مَا  
680- تَوْسِعُهُ عَلَى الْعِبَادِ مُطْلَقًا  
681- فَهَذِهِ جُمْلَةُ الْإِطْلَاقَاتِ  
682- وَالثَّانِ لَا كَلَامَ فِيهِ حِينَ لَا  
683- وَرَابِعٌ لَهُ اخْتِصَاصٌ يَحْصُلُ
- كُلِّيَّةً بَدْءًا بِحَيْثُ وَقَعَا  
يَشُقُّ أَمْرُهُ بِذَاكَ الْأَمْرِ  
لِلْمَنْعِ مُقْتَضٍ بِحُكْمِ الْأَصْلِ  
عَلَى مَحَلِّ حَاجَةِ الْمُكَلَّفِ  
مِنْ أَصْلِهِ الْكُلِّيِّ حَيْثُ عَنَا  
وَكَا الْمُسَاقَاةَ وَكَالِإِقْرَاضِ  
لِمُقْتَضَى التَّخْفِيفِ عَنْ ذِي الْأَمَّةِ  
يُلْفَى مِنَ الْمَشْرُوعِ حُكْمًا رُسِمًا  
مِنْ حَيْثُ مَا الْحِظُّ بِهِ تَعَلَّقَا  
وَالأَوَّلُ التَّفْرِيعُ فِيهِ آتٍ  
تَفْرِيعَ وَالثَّالِثُ حُكْمُهُ جَلَا  
تَفْرِيعُهُ مِمَّا اقْتَضَاهُ الْأَوَّلُ

### «المسألة الثانية»

- 684- وَإِنَّ حُكْمَ الرُّخْصِ الْإِبَاحَةُ  
685- وَمُوهِمُ النَّدْبِ أَوْ الْوُجُوبِ
- وَكَمْ دَلِيلٍ يَعْضُدُ اتِّضَاحَهُ  
آتٍ عَلَى أَصْلِ لَهُ مَطْلُوبِ

### «المسألة الثالثة»

- 686- وَلَيْسَتْ الرُّخْصُ أَصْلِيَّاتٍ  
687- أَيْ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ فِي شَأْنِهَا  
688- مَا لَمْ يَحُدَّ الشَّرْعُ فِيهَا حَدًّا
- وَإِنَّمَا تُلْفَى إِضَافِيَّاتٍ  
فَقِيهِ نَفْسِهِ لَدَى إِتْيَانِهَا  
فَعِنْدَهُ الْوُقُوفُ لَا يُعَدَّى



- 689- بَيَانُهُ بِالشَّرْعِ حُكْمًا يُقْتَنَصُ  
وَبِاخْتِلَافِ الْحُكْمِ فِي أَمْرِ الرُّخْصِ  
690- مِنْ جِهَةِ الْأَسْبَابِ وَالْأَعْمَالِ  
وَجِهَةِ الْأَزْمَانِ وَالْأَحْوَالِ

#### «المسألة الرابعة»

- 691- إِبَاحَةُ الرُّخْصَةِ مِنْ رَفْعِ الْحَرَجِ  
وَالْحُكْمُ بِالتَّخْيِيرِ عَنْهَا قَدْ خَرَجَ  
692- وَذَاكَ مُقْتَضَى مِنَ النُّصُوصِ  
فِي ذَا وَفِي ذَاكَ عَلَى الْخُصُوصِ  
693- وَالْفَرْقُ تَنْبِيهِ عَلَيْهِ بَعْدُ  
فَوَائِدُ تَكَادُ لَا تُعَدُّ

#### «المسألة الخامسة»

- 694- لِلْقِسْمَةِ الرُّخْصَةُ مُسْتَحِقَّةٌ  
فَمَا يُرَى مُقَابِلًا مَشَقَّةٌ  
695- لَا صَبْرَ لِلْمُكَلَّفِينَ طَبْعًا  
عَلَى احْتِمَالِ وَقْعِهَا أَوْ شَرْعًا  
696- كَمِثْلِ الْأَمْرَاضِ أَوْ الصِّيَامِ  
يَعْجَزُ فِي الصَّلَاةِ عَنْ إِيْتِمَامِ  
697- فَذَاكَ مَطْلُوبٌ لِحَقِّ اللَّهِ  
وَالشَّرْعُ عَنْ تَرْكِ لِيَذَاكَ نَاهِ  
698- وَهَاهُنَا الرُّخْصَةُ مِمَّا تَجْرِي  
مَجْرَى الْعَزَائِمِ بِبَعْضِ الْأَمْرِ  
699- وَمَا يُرَى مُقَابِلًا لِمَا قَدَرُ  
مُكَلَّفٌ صَبْرًا عَلَيْهِ إِنْ ظَهَرَ  
700- فَذَاكَ رَاجِعٌ إِلَى الْعِبَادِ  
بِحَيْثُ نَيْلُ الرَّفْقِ مِنْهُ بَادِ  
701- وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ مَا كَاللَّازِمِ  
فَإِنَّهُ يُلْحَقُ بِالْعَزَائِمِ  
702- وَذَاكَ مِثْلُ الْجَمْعِ بِالْمُرْدَلْفَةِ  
وَمَا عَدَاهُ حَالُهُ مُخْتَلِفَةٌ  
703- فَالشَّرْعُ فِيهِ غَيْرُ مُبْدٍ لِلطَّلَبِ  
وَمَسْقُطُ الْإِثْمِ لِمَنْ لَهُ ذَهَبُ

#### «المسألة السادسة»

- 704- وَحَيْثُ قِيلَ حُكْمُهَا التَّخْيِيرُ  
فَفِيهِ لِلْبَحْثِ مَدَى كَبِيرُ  
705- فَقَدْ يُقَالُ الْأَخْذُ بِالْعَزِيمَةِ  
أَوَّلَى مِنْ اتِّبَاعِ حُكْمِ الرُّخْصَةِ  
706- وَذَاكَ لِلتَّأْصِيلِ وَالْعُمُومِ  
وَسَدِّهَا بِأَبِ الْهَوَى الْمَذْمُومِ



707- مَعَ مَا أَتَى نَقْلًا مِنَ الْحَضِّ عَلَى

708- لَكِنَّمَا الْحَالُ بِهَا مُخْتَلِفٌ

لُزُومِ الْإِنْجِتَامِ مَرًّا أَوْ حَالًا

مِنَ الْمَشَقَّاتِ الَّتِي تَخْتَلِفُ

### «المسألة السابعة»

709- وَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ فِي ذَا الْحُكْمِ

710- وَمُعْظَمُ التَّرْخُصَاتِ فِي النَّظَرِ

711- فَإِنْ تَكُنْ عَزِيمَةً عَنْهَا يَقَعُ

712- أَوْ لَيْسَ يُسْتَطَاعُ شَرْعًا حَمْلُهُ

713- كَانَ اقْتِفَا الرُّخْصَةِ مِمَّا يُطْلَبُ

714- وَمِثْلُهُ الْمَظْنُونُ مَهْمَا اسْتَنَدَا

715- وَإِنْ يَكُنْ مُسْتَنِدًا إِلَى سَبَبٍ

716- الْأَخْذُ بِالْعَزِيمَةِ الْأَصْلِيَّةِ

717- وَضَرْبُهَا الثَّانِي التَّوَهُّمِي

718- فَصَحَّ أَنَّ الصَّبْرَ فِي الْعَزِيمَةِ

719- إِلَّا مَعَ الْمَشَقَّةِ الْمُخِلَّةِ

720- وَمَا يُخَالِفُ الْهَوَى لَا يُحْسَبُ

721- وَحَاصِلُ الرُّخْصَةِ أَنْ لَا تُرْتَكَبَ

722- وَذَاكَ مَا يَكُونُ مَقْطُوعًا بِهِ

723- أَوْ ابْتِدَائِيًّا لِأَجْلِ الْحَاجَةِ

مِنْهَا حَقِيقِي وَمِنْهَا وَهْمِي

مِنْ أَوَّلِ مِثْلٍ وَجُودٍ فِي السَّفَرِ

مَا لَيْسَ يُسْتَطَاعُ طَبْعًا أَنْ وَقَعَ

مُحَقَّقًا لَيْسَ يُظَنُّ أَصْلُهُ

وَهُوَ لِحَقِّ اللَّهِ فِيهِ يُنْسَبُ

لِسَبَبٍ مُعَيَّنٍ قَدْ وَجَدَا

غَيْرِ مُعَيَّنٍ فَهَاهُنَا وَجَبَ

أَوَّلَى مِنَ الرَّجُوعِ لِلْجُزْئِيَّةِ

كَمِثْلِ هَذَا حُكْمُهُ جَلِي

سَبِيلُ مَنْ وَافَاهُ مُسْتَقِيمَةً

فَتُقْصَدُ الرُّخْصَةُ لِلْأَدْلَةِ

مَشَقَّةً لِرُّخْصَةٍ تَطْلُبُ

إِلَّا إِذَا كَانَتْ قَوِيَّةَ السَّبَبِ

أَوْ مَا يُرَى فِي الشَّرْعِ مِنْ مُطْلَبِهِ

كَالْقَرْضِ أَوْ مَا يَقْتَضِي مِنْهَا جَهَ

### «فصل»

724- وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ الْأَخْذَ بِالرُّخْصِ

725- مِنْ ذَاكَ أَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا قَطْعِي

726- وَقَدْ أَتَى فِيهَا مِنَ الشَّرْعِ الطَّلَبُ

أَوَّلَى مِنْ أَوْجِهٍ لِذَاكَ تُقْتَنَضُ

وَحُكْمُهَا لِذَاكَ حُكْمٌ شَرْعِي

وَالْبَعْضُ مِنْهَا عِنْدَ قَوْمٍ قَدْ وَجَبَ



- 727- وَالْأَضْلُ أَنْ يَعْمَ فِي التَّرْخُصِ  
728- وَإِنْ تَكُنْ جُزْئِيَّةَ الْمَفْهُومِ  
729- وَفَاعِلُ الرُّخْصَةِ فِي الْمَوَاقِعِ  
730- وَغَيْرُهُ مَظَنَّةُ التَّعَمُّقِ  
731- إِلَى نُصُوصٍ تَقْتَضِي رَفْعَ الْحَرَجِ  
732- وَيَنْبَنِي عَلَى الَّذِي قَدْ مَرَّ  
733- بِحَيْثُمَا يُلْفَى تَعَيُّنُ السَّبَبِ  
734- وَقَدْ يَكُونُ فِعْلُهَا أَوْلَى وَقَدْ  
735- وَإِنْ يَكُنْ لَا يَغْلِبُ الظَّنُّ فَلَا  
736- وَحَاصِلُ الْبَحْثَيْنِ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ
- فَالْبَعْضُ تَخْصِيصٌ بِلَا مُخْصَصٍ  
فَهِيَ مِنَ التَّخْصِيصِ لِلْعُمُومِ  
مُوَافِقُ الْقَصْدِ لِقَصْدِ الشَّارِعِ  
فِي الشَّرْعِ وَهُوَ عِنْدَهُ مِمَّا اتَّقَى  
وَالْأَخْذُ بِالرُّخْصَةِ فِيهِنَّ أَنْدَرَجُ  
أَنْ لَيْسَ تَرْكُ رُخْصَةٍ بِأُخْرَى  
فِيهَا بِقَطْعٍ أَوْ بِظَنٍّ قَدْ غَلَبَ  
يَسْتَوِيَانِ فِي مَحَلٍّ يُعْتَمَدُ  
إِشْكَالَ أَنَّ الْمَنْعَ أَمْرُهُ أَنْجَلَى  
مِمَّا تُرَى الْأَنْظَارُ فِيهِ مُعْمَلَةٌ

#### «المسألة الثامنة»

- 737- وَكُلُّ مَا يَشُقُّ وَالشَّارِعُ قَدْ  
738- فَالْمُتَوَخِّي قَصْدُهُ مُمْتَثِلُ  
739- وَغَيْرُهُ خَالَفَ قَصْدَ الشَّارِعِ
- بَيْنَ وَجْهِ الرَّفْقِ فِيهِ وَقَصْدُ  
وَآخِذٌ بِالْحَزْمِ فِيمَا يَفْعَلُ  
وَسَدَّ بَابَ يُسْرِهِ لِلْقَارِعِ

#### «المسألة التاسعة»

- 740- وَسَبَبُ الرُّخْصَةِ عُدَّ مَانِعًا  
741- فَقَاصِدُ إِيقَاعِهِ كَيَّ يَرْتَفِعُ  
742- غَيْرُ صَحِيحٍ فِعْلُهُ فِي ذَلِكَ
- أَنْ كَانَ حُكْمُ الْإِنْجِتَامِ رَافِعًا  
عَنْهُ بِذَاكَ الْقَصْدِ حُكْمُ مَا شُرِعَ  
وَقَدْ مَضَى تَقْرِيرُهُ هُنَاكَ

#### «المسألة العاشرة»

- 743- لِلْوَاجِبِ الْمُخَيَّرِ الْمَصِيرُ  
744- وَإِنْ يَكُ الْمَعْنَى عَلَى رَفْعِ الْحَرَجِ
- إِنْ قِيلَ حُكْمُ الرُّخْصَةِ التَّخْيِيرُ  
فَحُكْمُهَا عَنْ مُقْتَضَى ذَاكَ خَرَجَ

## «المسألة الحادية عشرة»

- 745- ثُمَّ إِذَا تُعْتَبِرُ الْعَزَائِمُ      تُلْفَى وَالْأَطْرَادُ فِيهَا لَا زِمُ  
746- مَعَ جَرِيهَا فِي مُقْتَضَى الْعَادَاتِ      فِي سَائِرِ الْأَحْوَالِ وَالْأَوْقَاتِ  
747- وَعَكْسُهَا الرُّخْصَةُ حَيْثُ تَجْرِي      عِنْدَ انْخِرَاقِ عَادَةِ لِعُذْرِ  
748- وَدَاخِلٌ فِيهَا انْخِرَاقُ الْعَادَةِ      لِأَوْلِيَاءِ اللَّهِ بِالْعِبَادَةِ